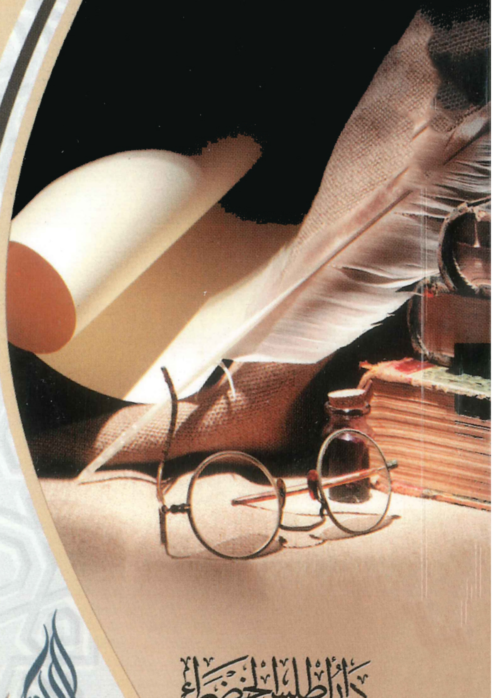
رسالة في قواعد الجرح والتعديل وبعض مباحثه

تأليف: فضيلة الشيخ المحدث

عبد الله بن عبد الرحمن السعد

حفظه الله تعالى



اعتنى بها تلميذه

أحمد بن عبد الرزاق آل إبراهيم العنقري

غفر الله له ولوالديه وشيوخه

دار الإداوة للنشر

دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع

رسالة في

قواعد الجرح والتعديل

وبعض مباحثه

ح عبدالله بن عبدالرحمن، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السعد، عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد

رسالة في قواعد الجرح والتعديل وبعض مباحثه./ عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد السعد.- الرياض، ١٤٤٢هـ

١٤٠ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٨-٦٩٩٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- الحديث - الجرح والتعديل أ. العنوان

ديوي ٥٨٣٧/ ١٤٤٢ ٥٨٣٧/ ١٤٤٢

رقم الإيداع: ٥٨٣٧/ ١٤٤٢

ردمك: ٨-٦٩٩٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ

رسالة في

قواعد الجرح والتعديل وبعض مباحثه

لفضيلة الشيخ المحدث

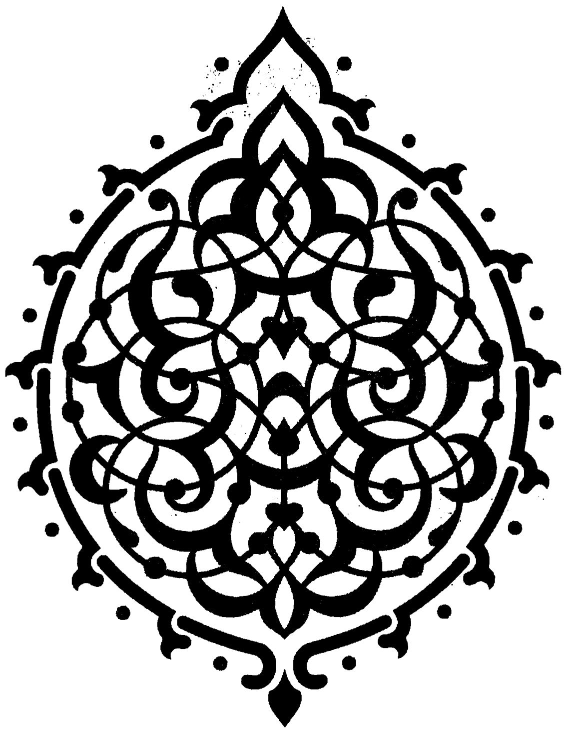
عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد السعد

حفظه الله تعالى

اعتنى بها تلميذه

أحمد بن عبد الرزاق آل إبراهيم العَنْقَري

غفر الله له ولوالده وشيوخه



مقدمة صاحب الكتاب

فضيلة الشيخ المحدث

عبد الله بن عبد الرحمن السعد

حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أما بعد:

فهذه رسالة لنا في « قواعد الجَرح والتعديل وبعض مباحثه» اعتنىٰ بها تلميذنا الشيخ أحمد بن عبد الرزاق بن محمد آل إبراهيم العنقري وفقه الله وسدد كتاباته وأعماله.

وأصلها دورة مكثفة في قواعد الجرح والتعديل، وإملاءات أمليتُها، فقام الشيخ أحمد، بتهذيبها وترتيبها وضبطها، وعدَّل وصوب، وزاد في بعض المواضع مما حفظه عني وعلمه منهجي، ثم عَرَضَ عليَّ العرضة الأخيرة كاملة.

فأذنتُ له بإخراجها، وطبعها، ونشرها، مع إجازتي له بجميع ما

أمليتُهُ وسُطر فيه؛ سائلا المولىٰ له القبول والسداد، والإخلاص في القول والعمل، وجزاه الله خيرا علىٰ ما بذل من جهد، وبارك فيه وأجزل له الأجر والمثوبة.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

عبد الله بن عبد الرحمن السعد

٢٧ جُمادىٰ الأولىٰ ١٤٤٢هـ

مقدمة المعتني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أما بعد:

فقد كلفني فضيلة شيخنا المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد - أدام الله لفضيلته المجد والسعد -، بأن أعتني بمادة «قواعد الجَرح والتعديل» التي ألقاها فضيلته في دورة مكثفة قبل عَقدين من الزمن وتقريبا كانت في عام ١٤١٩هـ ونحوها.

وقد أتاني طلب شيخنا السعد - حفظه الله تعالىٰ -، وأنا بعيد عن مُحَيَّاهُ، وعَسُرَ عليَّ لُقياهُ، وما غاب عني سَنَاهُ، وحال بيننا عَزل كُورونا الوباء، وما حلَّ في بلاد العالم من الداء، رزقنا الله وإياكم الطهر والنقاء، إنه سميع الدعاء.

سَلامٌ علىٰ نجدٍ ومن حلَّ في نجد

وإن كان تسليمي علىٰ البعد لا يُجْدِي

وكُنتُ في شغلٍ في كتابٍ من تأليفنا في لمساته الأخيرة، ولكن فما كان من الطالب الصغير إلا الاستجابة لطلب شيخه المحدث الكبير، وما أنا إلا ثمرة

من شجرته اليانعة النافعة، أدام الله نفعها علىٰ البلاد والعباد.

وشيخنا المحدث عبد الله السعد - نفع الله بعلمه وبارك في عُمره-، عندما أملىٰ هذه الدورة كانت من حفظه، إذْ سطر فيها عُصارة سبره لمناهج النقاد، وتعاملهم مع رواة الإسناد، ونظره الحثيث في دراسة كل راو وماله من الحديث، وبعد الفراغ من التحقيق، ينطق بحكمه الدقيق، - وإن كان شيخنا ليس بمعصوم، ولكل مجتهد نصيب معلوم -.

وشيخنا في هذا العلم بحر زاخر، وفضله علىٰ أهل زمانه ظاهر، فمنهم المستفيد الجاحد الناكر، ومنهم الذاكر الشاكر.

وَبَقِيتَ فِي عِزٍّ وَمَجْدٍ سَرْمَدٍ مَا لَاحَ فِي الْأُفُقِ السماك الأعزل

وعادة المملي من حفظه في أوله التنوع، ثم يطرأ عليه تَكرَار الأمثال والأقوال والتوسع، والنفس بطبيعتها سريعة الملل، وتأوي إلىٰ الكسل.

◈ فكان عملي كما يلي:

قمتُ بالصياغة وحذف تَكرار الكلام، لتكون الرسالة علىٰ ما يُرام، ثم تهذيبه في الفصول، ليسهل علىٰ الطالب الوصول، وإدراك الأصول، مع ضبط القواعد لتكون بإذن الله خير مساعد، رغبة منا بأن تكون منهاجا يسير عليه كل راغب، ولعلم الحديث طالب، جامعة بين الناحية النظرية والتطبيقية، في الصناعة الحديثية؛ لكي يَسهل علىٰ الراغب في تدريسه أو قراءته إحكام الفوائد، وحصد الفرائد، وتقييد الشوارد؛ فتكون تبصرة للمبتدي، وتذكرة للمنتهي.

◈ توضيح:

وقد كَثر السؤال عن تَكرار بعض المعلومات الحديثية في مؤلفات شيخنا السعد السابقة.

الجوابُ:

تَكرار المعلومة والمثال في المؤلفات أمر قد جرت عادة العلماء عليه، ولا سيما إذا كان أصل المادة واحدة كعلم الحديث.

فإذا نظرتَ إلىٰ علم «قواعد الجرح والتعديل»، و«أصول دراسة الأسانيد»، و«بيان علل الحديث»، بينهم اشتراك في أصل الراوي، فربما يُمثل به للعلوم الثلاثة المذكورة وأحيانا أكثر.

وثانيا: إذا كان الملقي من حفظه، من غير كتاب، فهنا يَكثر تَكرار المثال لعدة مسائل، بخلاف من يُلقي بعد التحضير؛ فيقوم بحذف المكرر، والاقتصار بالمقرر.

ومع هذا قمتُ بحذف مواضع الشبه الشديد بين شرح شيخنا السعد في: « المفصل في شرح الموقظة»، والفصول التي ذُكرت في كتاب: «كيف تكون محدثا»، و«أصول دراسة الأسانيد -مسودة-» وغيرها مع رسالة: «قواعد الجرح والتعديل»، ثم تمت الإحالة علىٰ تلك الكتب وغيرها عند الحاجة للبسط والمزيد.

وتمت تسميتُها بـ: «رسالة في قواعد الجَرح والتعديل وبعض مباحثه»، لشيخنا المحدث عبد الله السعد – أدام الله لفضيلته المجد والسعد –.

◈ وكان تقسيم الكتاب حسب ما يلي:

◈ اشتمل على بابين:

- الباب الأول: وفيه تَمهيد، وعدة فصول:
- **تمهيد.**
- **الفصل الأول: في تعريف الجرح والتعديل، وبيان نشأته.**
- **الفصل الثاني: في بيان أقسام علم الجرح والتعديل.**
- **الفصل الثالث في بيان أهم ما تميزت به بعض كتب الجرح والتعديل.**
- **الفصل الرابع: ذكر بعض الكتب التي ترجمت لرجال كتب مُعينة.**
- **الفصل الخامس: ذِكر بعض مَن كَتَبَ في قواعد الجرح والتعديل.**
- **الفصل السادس: في بيان علم الجرح والتعديل وأقسامه.**
- **الفصل السابع: في بيان أقسام الرواة.**
- **الفصل الثامن: إذا كان أحد الرواة أوثق من الآخر وأضبط وأحفظ.**
- **الفصل التاسع: في بيانِ أهمية معرفة الرواة المشاهير وهو علىٰ قسمين.**
- **الفصل العاشر: في بيان الأصحاب الذين دارت عليهم الأسانيد.**
- **الفصل الحادي عشر: في بيانِ أهمية معرفة مراتب الرواة وطبقاتهم.**
- **الفصل الثاني عشر: في بيان أقسام الرواة في الثقة والضبط.**

وفيه ذكر: مسألة: في المختلطين التي في المرتبة الأولىٰ: في القسم الثالث.

- الباب الثاني: واشتمل علىٰ ثلاثةِ عشر قاعدة في الجرح والتعديل.
- **القاعدة الأولىٰ: معرفة مكانة النُّقَّاد في هذا الفن.**
- **القاعدة الثانية: معرفة المتشدد، والمعتدل، والمتساهل من النقاد.**
- **القاعدة الثالثة: معرفة اصطلاحات النُّقَّاد الذين يحكمون علىٰ الرواة.**

- القاعدة الرابعة: القول المُفصل في الحكم علىٰ الراوي ينبغي أن يُقَدَّم علىٰ غيره من الأقوال المجملة.
- القاعدة الخامسة: ينبغي الجمع بين الأقوال التي قِيلت في هذا الراوي علىٰ قدر المستطاع.
- القاعدة السادسة: النظر إلىٰ مذهب الناقد فيما يتعلق بالاعتقاد.
- القاعدة السابعة: النظر إلىٰ الناحية العَمَلية في تعامل المصنفين في علم الحديث مع هذا الراوي
- القاعدة الثامنة جمْع أقوال الحُفّاظ في نقْد الرجال.
- القاعدة التاسعة: استقراء حديث الراوي.
- القاعدة العاشرة: استواء الطرفين في الحكم علىٰ الراوي ولا مُرجِّح.
- القاعدة الحادية عشرة: ما يسمىٰ بالجرح النسبي.
- القاعدة الثانية عشرة: النظر في شيوخ الراوي والرواة عنه.
- القاعدة الثالثة عشرة: فيما يتعلق ببعض خصائص الكتب.
- مُلحق بمسائل حديثية
- المسألة الأولىٰ: رواية المبتدع.
- المسألة الثانية: هل يُحكم علىٰ الرواة المختلف فيهم بحكم واحدٍ أم يُفصل؟.
- خاتمة.

هذا وإنَّ هذا العلم لا يُستَطاع براحةِ الجسم، بل لابد فيه من الحسم، وطول ملازمة الشيخ مع الصبر والحلم.

أيحسبُ المرءُ أنَّ العلمَ يُدْرِكه   براحةِ الجِسمِ؟ ليس الأمر ما حِسِبَا

ومن جَميل ما ذكره الفضل بن سعد ابن سالم أنه قال:» كان رجل يطلب العلم فلا يَقدِرُ عليه، فعزِمَ علىٰ تركهِ، فمر بماءٍ يَنْحَدِر من رأس جَبلٍ علىٰ صخرةٍ قد أثر فيها، فقال: الماء علىٰ لطافته قد أثر في صخرةٍ علىٰ كثافتها!، والله لأطلبن! فطلب فأدرك».

وقيل للأصمعي: كيف حَفظتَ ونَسَىٰ أصحابك؟ قال: درستُ وتركوا»، أي: كررتُ وراجعتُ وذاكرتُ وهم تَركُوا المراجعة.

ولذا قال الإمام أحمد: كَانَ أَبُو مُعَاوِيَة إِذا سُئِلَ عَن أَحَادِيث الْأَعْمَش يَقُول: قد صَار حَدِيث الْأَعْمَش فِي فمي علقما أَو أَمر من العلقم، لكثرةِ مَا يُردَّد عَلَيْهِ حَدِيث الْأَعْمَش، ويُراجِعُهُ[1].

وهذا العلم يَحتاج إلىٰ وثبة أسد، وهمة تَتوقد، ومن جد وجد، ومن زَرع حصد، وليس من سهر في العلم كمن رقد.

الجِـدُ يُـدني كل أمـر شاسـع   والجد يفتح كل باب مغلق

وأيضا:

إنّـي رأيـتُ وفي الأيـام تجربـة   للصبر عاقبة محمودة الأثر
وقـلّ مـن جـدّ في أمـر يُطالبـه   واستصحب الصبر إلا فاز بالظفر

قلتُ: وفيما قرأتُ غير مرة علىٰ فضيلة شيخنا المحدِّث عبدالله السّعد - حفظه الله تعالىٰ - في منزله بمدينة الرياض؛ وقلتُ لفضيلته: أخبركم إجازة الشيخ حمود التويجري فأقر به، عن عبد الله العَنقري، عن حمد بن فارس،

---

(١) ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٦٢).

عن عبد الرحمن بن حسن، عن جده محمد بن عبد الوهاب، عن عبد الله بن إبراهيم بن سيف، عن أبي المواهب الحنبلي، عن أبيه قال أنبأنا الميداني عن الطِّيبي عن البقاء كمال الدين بن حمزة، أخبرنا أبو العباس ابن عبد الهادي، أخبرنا الصلاح ابن أبي عمر أخبرنا الفخر ابن البخاري، أَنْشَدَنَا الإِمَامُ الْعَالِمُ عَلَمُ الدِّينِ الْقَاسِمُ بْنُ أَحْمَدَ الأَنْدَلُسِيُّ، مِنْ فِيهِ وَأَنَا أَسْمَعُ قائلا:

يَا نَاظِرًا فِيمَا عَمَدْتَ لِجَمْعِهِ … عُذْرًا فَإِنَّ أَخَا الْبَصِيرَةِ يَعْذِرُ
وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْمَرْءَ لَوْ بَلَغَ الْمَدَىٰ … فِي الْعُمْرِ لاقَىٰ الْمَوْتَ وَهْوَ مُقَصِّرُ
فَإِذَا ظَفِرتَ بِزَلَّةٍ فَافْتَحْ لَهَا … بَابَ التَّجَاوُزِ فَالتَّجَاوُزُ أَجْدَرُ
وَمِنَ الْمُحَالِ بِأَنْ نَرَىٰ أَحَدًا حَوَىٰ … كُنهَ الْكَمَالِ وَذَا هُوَ الْمُتَعَذِّرُ
فَالنَّقْصُ فِي نَفْسِ الطَّبِيعَةِ كَائِنٌ … فَبَنُو الطَّبِيعَةِ نَقْصُهُمْ لا يُنْكَرُ.

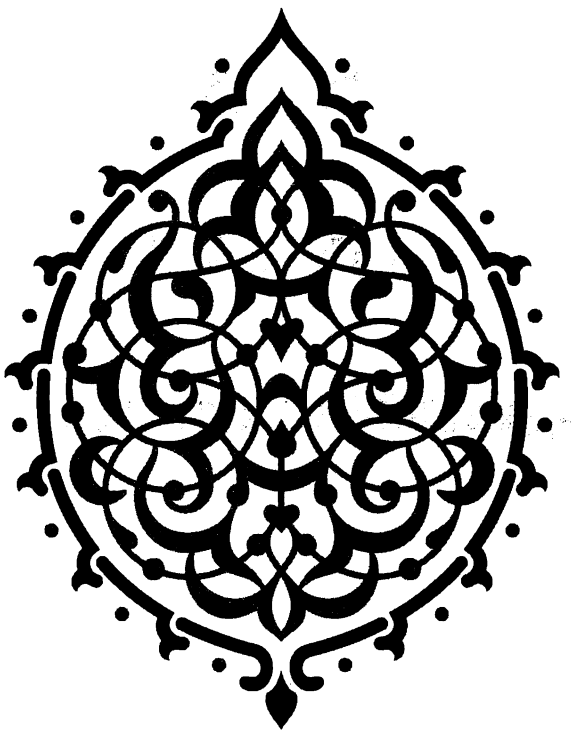
وأُقر بالعجز والتقصير، ولكن أتمثّل قول القائل:

أَسِيرُ خَلْفَ رِكَابِ النُّجْبِ ذَا عَرَجٍ … مُؤَمِّلاً جَبْرَ مَا لاقيْتُ مِنْ عِوَجِ
فَإِن لَحِقْتُ بِهِمْ مِنْ بَعدِ مَا سَبَقُوا … فَكَمْ لِرَبِّ السَّمَا فِي النَّاسِ مِنْ فَرَجِ
وَإِنْ ظَلِلْتُ بِقَفْرِ الأَرضِ مُنْقَطِعًا … فَمَا عَلَىٰ عَرِجٍ فِي ذَاكَ مِنْ حَرَجِ

صح ذلك وكتبه المعتَني به أحمد بن عبد الرزاق بن محمد آل إبراهيم العنقري - عفا الله عنه وعن والديه وشيوخه -. مساء الخميس ٢٣ جُمادىٰ الأولىٰ ١٤٤٢هـ.



الباب الأول



تمهيد

إنَّ علم الحديث ينقسم إلىٰ قسمين:

أولًا: فيما يتعلق بالمتن، ومعرفة الفقه، وما دل عليه المتن، وهو الغاية.

وثانيًا: فيما يتعلق بالوسيلة إلىٰ هذه الغاية، وهو فيما يتعلق بالإسناد، ومعرفة الرجال، والشروط التي تُشتَرط في صحة الخبر، ومتىٰ يُقبلُ هذا الخبر.

وهو ينقسم إلىٰ قسمين:

الأول: فيما يتعلق بالناحية النظرية.

والثاني: فيما يتعلق بالناحية العملية.

ولابُد من الجمع بينهما، وإلا فلن يَفهمَ الإنسان هذا العلم، فعليه أن يقرأ ويدرس فيما يكتبه أهل العلم في بيان الاصطلاحات، وما يتعلق بالجرح والتعديل، والصناعة الحديثية، والعلل، ثم بعد ذلك فيما يتعلق بالناحية العملية، بقراءته في كتب التخريج، ودراسة الأسانيد، حتىٰ يطبق ما تعلمه نظريًّا، فلابد من هذين الأمرين، وإلا فإنه سوف يَصعبُ علىٰ من أراد أن يتعلم علم الحديث التعلم بعد ذلك.

وسبب الضعف الموجود في زماننا فيما يتعلق بالصناعة الحديثية هو عدم الانكباب والاهتمام فيما يتعلق بالناحية العملية.

وأما فيما يتعلق بعلم الحديث؛ فهو ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

أولًا: فيما يتعلق بتعريف الاصطلاحات الحديثية، تعريف الإسناد، وتعريف الرواة، والاتصال، والانقطاع، والحديث الصحيح، والحسن،

والضعيف إلىٰ آخره، فهذه أيضًا لابد من معرفتها، وموضعها كتب «علوم الحديث» و«مصطلح الحديث».

ثانيًا: فيما يتعلق بعلم الجرح والتعديل، وهو ما يتعلق بمعرفة الثقة من الضعيف، وأسباب الجرح، وقواعد الجرح والتعديل، وأصح الأسانيد، وما شابه ذلك، وموضعها كتب «التراجم والتواريخ» و»سؤالات».

ثالثًا: فيما يتعلق بالصناعة الحديثية، والعلل، وموضعها كتب: « العلل»، و«سؤالات».

فهذه الأقسام الثلاثة ينبغي الانتباه إليها، وهي كلها داخلة في علم الحديث.

ثم فيما يتعلق بالناحية العملية، وهذه أيضًا علىٰ درجات وهي فيما يلي:

أولًا: كتب التخريج منها:

١- «نصب الراية» لجمال الدين الزيلعي (٧٦٢هـ).

٢- و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٧٤٤هـ).

٣- و«التلخيص الحبير» لابن حجر (٨٥٢هـ)، وغيرها.

وعندما يقرأ في هذه الكتب، لا يكون قصده معرفة النتيجة فقط، وإنما عليه أن ينتبه إلىٰ كيفية الوصول إلىٰ النتيجة، وكيف أهل العلم يجمعون طرق الحديث، وكيف يتكلمون علىٰ رجاله، وعلىٰ إسناده، وكيف يحكمون علىٰ الحديث صحة وضعفًا،

ولا يكن قصد الطالب أن يصل إلىٰ النتيجة، من صحةٍ أو ضعفٍ، بل عليه أنْ ينتبه إلىٰ الكيفية التي توصَّل بها أهل العلم إلىٰ النتيجة، والخطوات التي سلكوها.

فيقرأ الإنسان في كتب السنن مثل: «جامع الترمذي»، أو «سنن أبي داود» أو «سنن النسائي» وغيرهم، ويجب أن ينتبه إلىٰ الرجال والأسانيد، وكيف يحكم أهل العلم علىٰ الأحاديث صحة وضعفًا، وكما ذكرتُ لا يكون هَمّهُ مجرد قراءة فقط، بل عليه الانتباه إلىٰ كيف يَحكم الناقد، وكيف يُعلل الأخبار، وخاصة الإمام الترمذي في «جامعه»، والنسائي في «سننه».

ثم بعد ذلك يقرأ في كتب العلل، مثل: «علل ابن أبي حاتم»، و«علل الدارقطني»، وغيرهما من كتب العلل.

ويُستَحسنُ أن يبدأ بـ«كتاب التمييز» للإمام مسلم بن الحجاج، فإنه كتاب نفيس في بابه، والإمام مسلم معروف بتبسيط العلم، بخلاف غيره، فإنه في «كتاب التمييز» وإن كان لم يوجد كله وإنما وجد بعضه فقد شرح كيف تُعلل الأخبار، وكيف يُعرف الصحيح من السقيم.

وأيضًا في هذه المرحلة عليه أن يَتنبّه إلىٰ الصناعة الحديثية الضمنية والصريحة في «صحيح البخاري ومسلم» التي هي الذروة في ذلك، وهذا من خلال دراسته لهذه الأسانيد، وقراءته لكلام أهل العلم، ومعرفة شروط البخاري ومسلم، وطريقتهما ومنهج كل واحد منهما في ذلك، وهذا لا يتأتّىٰ إلا من خلال دراسة هذه الأسانيد، ومعرفة الرجال، فإن هذا يجعل طالب علم الحديث يتمكن في هذا المجال وفي هذا الجانب.

مع القراءة في كتب التخريج كما تقدم كـ: «نصب الراية» و«تنقيح التحقيق» و«التلخيص الحبير»، وغيرها.

والضعف الذي يعيشه الناس اليوم - فيما يتعلق بالصناعة الحديثية؛ لتركيزهم علىٰ الناحية النظرية وترك الناحية العملية مما نَتَجَ من ذلك أنَّ

هنالك أحاديث ضعيفة صُحِّحت، وأحاديث صحيحة ضُعِّفت، وأحاديث مُعللة نُفي عنها العلة، وأحاديث مُنكرة وباطلة قيل إنها صحيحة، وهكذا، وهذا كله بسبب ضعف الانتباه إلىٰ الناحية العلمية، فينبغي التنبه لهذا.

الفصل الأول:
في تعريف الجرح والتعديل، وبيان نشأته

◈ تعريف الجرح في اللغة:

الجَرْح (بفتح الجيم) وهو مصدر من: جَرَحَ يَجْرَح جَرْحا.

وأما الجُرْح (بضم الجيم) فهو الاسم منه.

والجَرح بالفتح؛ فهو الجَرح المعنوي كقولهم: جَرَحَهُ بِلِسَانِهِ: إذا شَتَمَهُ أو أَسَاءَ إليهِ بكلامٍ غير لائقٍ.

وأما الجُرح بالضم؛ فهو ما أثر في البدن، كقولهم: « أُصِيبَ أَحَدُهُمْ بِجُرحٍ» بضم الجيم.

ويأتي بمعنىٰ عَمِلَ وَكَسَبَ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِى يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، أي: كَسَبتُم.

وأيضا قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١]، أي: اكتَسَبُوا، وَإِنَّمَا سُمِّيَ ذَلِكَ اجْتِرَاحًا لِأَنَّهُ عَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَهِيَ الْأَعْضَاءُ الْكَوَاسِبُ(١).

◈ والجَرْح في الاصطلاح:

ذِكرُ الراوي بصفاتٍ تقتضي الطعن في عدالته أو يخل بحفظه وضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها وردِّها.

---

(١) «لسان العرب» (٢/ ٤٢٢).

◈ تعريف التعديل:

التعديل لغة: تقويم الشيء وتسويته وموازنته واستقامته.

وفي الاصطلاح: ذِكرُ الراوي بصفاتٍ تقتضي تَزكيته والرضا بعدالته بما يُوجب قبول روايته واستقامتِها.

والعَدْل: هو المَرْضيُّ من الناسِ قولُهُ وحُكْمُهُ [1].

◈ فائدة الجرح والتعديل:

لما كان الخبر لا يُقبل إلا من العُدُول، فأتي بالجرح والتعديل للتمييز بين العُدُول من غيرِ العُدُول، ليقوم الخبر علىٰ العدل، ويُضعف بالمجروح.

◈ حكم الجرح والتعديل:

أجمع أهل العلم علىٰ جواز الجرح والتعديل، وأنَّ الجرح نوع من أنواع الذب عن الدِّينِ ونصرته، والنصيحة لله ولرسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنَّهُ ليس من الغيبةِ المحرمة، وقد أَوْجَبَ اللهُ التثبت عِنْدَ خَبَرِ الْفَاسِقِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَرْحِ: «بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ» [2]. وَفِي التَّعْدِيلِ: «إِنَّ عَبْدَ اللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ» [3]، إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، الدالة علىٰ جوازِ استعمال الجرحِ والتَّعْدِيل.

---

(١) ينظر: «العين» (٢/ ٣٨).

(٢) خرجه البخاري (٦٠٥٤)، ومسلم (٢٥٩١).

(٣) خرجه البخاري (٧٠١٦)، ومسلم (٢٤٧٨).

◈ نشأة علم الجرح والتَّعْديل

لما كانت السنة النبوية المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، بل إنَّ السنة مُفسرة للقرآن الكريم، ولا سبيل إلىٰ معرفةِ ما جاء عن النبي ﷺ من أحاديثٍ إلا عن طريقِ الرواةِ، الذين نَقلُوا الأحاديث طبقة بعد طبقة، إلىٰ عَصرِ الرواية والتدوين.

وانتشر الحديث النبوي في البلدان علىٰ يد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثم علىٰ يد التابعين، وأصبح الناس يُحدثون ويُسندون، وفي كل قومٍ الصادق والكاذب وقوي الحفظ والضابط، وسيء الحفظ والمصحِّف، وفيهم المتبع للسنة والمبتدع المتبع لهواه،

ولا سبيل إلىٰ معرفةِ صحيح الحديث من سقيمه إلا بعد النظر في نقلةِ الخبر، والحكم عليهم جرحا أوْ تعديلا.

وفي مقدمة «صحيح مسلم» من طريق مُجاهِدٍ، أنه قَالَ: جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَالِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ»[1] انتهىٰ.

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمته برقم (١٩).

ثم بدأ يظهر الكذب أكثر وأكبر في عهد التابعين، ولذلك جاء عن جمع من التابعين أنهم كانوا يسألون ويثبتون، كما كان محمد بن سيرين، عندما يحدثه أحدهم بحديث يسأله عمن سمعه، فعندما حُدِّثَ بحديثِ الحسن البصري، عن سمرة في العقيقة، «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينٌ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّىٰ»

قال حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ: أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِينَ: أَنْ أَسْأَلَ الحَسَنَ البصريّ: مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ العَقِيقَةِ؟ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: «مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ»[(١)].

وهكذا أيضًا عروة بن الزبير، عندما سمع من مروان بن الحكم حديث بُسرة بنت صفوان أن الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال: «من مس ذكره فليتوضأ»، قَالَ عُرْوَةُ: سَأَلْتُ بُسْرَةَ فَصَدَّقَتْهُ[(٢)]؛ أي صدقت مروان فيما نقل عنها.

وكما قال أبو العالية: «كُنَّا نَسْمَعُ الرِّوَايَةَ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَصْرَةِ فَلَمْ نَرْضَ حَتَّىٰ رَكِبْنَا إِلَىٰ الْمَدِينَةِ فَسَمِعْنَاهَا مِنْ أَفْوَاهِهِمْ»[(٣)]، لحرصِهم علىٰ التثبت، ومن مقاصد العلو وقرب الإسناد التثبت وقلةِ الخطأ.

وهكذا بدأ يظهر علم الجرح والتعديل، ويتكون في مدرسة ومسائل يُسار عليها وكانت علىٰ يدِ الإمام محمد بن سِيرِينَ (ت١١٠هـ) حينَ قال: «لَمْ

---

(١) رواه البخاري (٥٤٧٢)، والترمذي (١٨٢)، والنسائي (٤٢٢١)(٤٥٣٢) وغيرهم.

(٢) رواه أحمد (٢٧٢٩٥)، والترمذي (٨٢)، والنسائي (٤٤٥)، والمنتقىٰ لابن الجارود، والسياق له (١٨).

(٣) رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٢٢)، والفسوي في «المعرفة» (١/ ٤٤١)، وابن عساكر (١٨/ ١٧٤).

يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»[(1)].

وأخذ عنه تلامذته ذلك منهم: أيوب السختياني (١٣١هـ) ثم حملَ لواء الجرح والتعديل وجعله منهجا هو: شعبة بن الحجاج (١٦٠هـ)، وفي هذه الطبقة؛ سفيان الثوري (١٦١هـ)، ومالك بن أنس (١٧٩هـ)، وأبو عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)، فكثر الكلام في الرجال، وكان من أكثرهم كلامًا شعبة بن الحجاج، فقد تكلم في جمع من الرجال، وبيّن الثقة من الضعيف، حتىٰ أنه كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول لأصحابه: «تعالوا نغتاب في الله»، ويعني بذلك تبين الثقة من الضعيف، نصحًا لله ولرسوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وهكذا الإمام مالك بن أنس، وعندما سأله بشر بن عمر الزهراني (٢٠٩هـ) عن رجل، قال: «هل رأيته في كتبي؟ قال: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي»، والإمام مالك من أعلم الناس في أهل بلده.

ثم أتىٰ من بعدهم كـ: يحيىٰ بن سعيد القطان (١٩٨هـ)، وعبدالرحمن بن مهدي (١٩٨هـ)، ووكيع بن الجراح (١٩٦هـ)، وسفيان بن عُيينة (١٩٨هـ)، وغيرهم، فتكلموا في الرجال وبالذات يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وليحيىٰ بن سعيد القطان كتاب في الرجال، وذلك أن تلامذته دونوا عنه كلامه في الرجال.

ثم بعد ذلك جاء: يحيىٰ بن معين (٢٣٣هـ)، وعلي ابن المديني (٢٣٤هـ)، وأحمد ابن حنبل (٢٤١هـ)، وأبو حفص عمرو بن علي الفلاس (٢٤٩هـ)،

---

(١) ينظر: «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٥)، و«الكفاية» للخطيب (ص: ١٢٢).

وأحمد بن عبدالله العجلي (٢٦١هـ)، وغيرهم، فبدأت تظهر المؤلفات في الجرح والتعديل، وبالذات ليحيىٰ بن معين، وله كتب كثيرة دوّنها، وله سؤالات له، وكلام كثير في الرجال، دوّنه عنه أصحابه، مثل: العباس بن محمد الدوري (٢٧١هـ)، وإبراهيم ابن الجُنيد الخُتلي (٢٧٠هـ)، وعثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)، وغيرهم.

ثم جاء البخاري (٢٥٦هـ)، وأبو زُرعة (٢٦٤هـ)، وأبو حاتم (٢٧٧هـ)، ومسلم (٢٦١هـ)، وأبو داود (٢٧٥هـ)، والترمذي (٢٧٩هـ)، والنسائي (٣٠٣هـ)، وغيرهم،

وأما البخاري فقد ألف «التاريخ الكبير»، ثم سائر التواريخ، وجاء عبدالرحمن بن أبي حاتم أبو محمد (٣٢٧هـ) وألف «الجرح والتعديل»، وقبلهم العِجلي فألف كتاب «الثقات»، وبعد ذلك توالت المصنفات في الجرح والتعديل، وبعض هذه المصنفات فيها مقدمة في الجرح والتعديل، والكلام علىٰ الأسانيد، ومن ذلك الإمام مسلم عندما كتب مقدمة «صحيحه»، ففيها كلام علىٰ الرواة، وتقسيم لطبقاتهم، وقد قسّمهم إلىٰ ثلاث طبقات، الحفاظ، ثم أناس من أهل الصدق والستر لهم بعض الأوهام، مثل: عطاء بن السائب (١٣٦هـ)، ويزيد بن أبي زياد (١٣٦هـ) وليث بن أبي سليم (١٤٨هـ)، ثم القسم الثالث: هم الضعفاء والمشهورين بالضعف والترك كـ: عبد الله بن المسور المدائني (نحو ١٣٠هـ)، وهكذا.

وكذا أبو عيسىٰ الترمذي في «العلل الصغير»، وفي « جامعه»، وكذا أيضًا كتب العلل، ففيها الكلامُ علىٰ كثير من الرواة، مثل: «العلل» المنقولة عن الإمام أحمد، و«علل ابن المديني»، و«المسند المعلل» ليعقوب بن شيبة

السدوسي (٢٦٢هـ) ففيه كلام كثير علىٰ الرواة، - وما بقي من الجزء الذي بقي من مسند عمر-، وأيضًا «مسند البزار»،

وقدم أبو حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمقدمة قيمة، وكتاب ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل» مبني علىٰ كتاب البخاري، وذلك عندما ألف البخاري كتاب: «التاريخ الكبير»، ونظر فيه أبو حاتم وأبو زرعة، وقالوا: «إن هذا العلم لا ينبغي أن يؤخذ عن غيرنا»[1]، يعني ما أودع في هذا الكتاب من علم، هو موجود عندهم، ولكن البخاري سبقهم إلىٰ التأليف في هذا الفن والترتيب والاستنباط علىٰ هذه الطريقة، فألف عبدالرحمن بن أبي حاتم ثلاثة كتب مبنية علىٰ هذا الكتاب:

١ - «الجرح والتعديل»، وذكر فيه الرواة، والكلام عليهم جرحًا وتعديلًا.

٢- «علل الحديث» لأن كتاب البخاري «التاريخ الكبير» كتاب علل، وفيه بيان لعلل أحاديث كثيرة، فألف ابن أبي حاتم «العلل»، وأغلبه من كلام أبي حاتم وأبي زرعة.

٣- كتاب «المراسيل»، وهي مبنية على «التاريخ الكبير»؛ لأن البخاري في «التاريخ الكبير» ينبه كثيرًا على مسألة السماع والاتصال والانقطاع، فلان سمع من فلا، وفلان لم يسمع، فأفرد عبدالرحمن هذا بـ«المراسيل»، وأخذ هذا أغلبه -كما تقدم عن أبي حاتم وأبي زرعة.

ثم توالت المؤلفات، وهذه المؤلفات هي علىٰ ثلاثة أقسام:

---

(١) ينظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٧٥).

الأول: قسم يذكر فيه الثقات فقط، مثل كتاب «ثقات العِجلي»، وإن كان فيه ضعفاء إلا أن أغلبه بين الثقة والصدوق، وفيه المستور، والمجهول. ومثله: «الثقات» لابن حبان (٣٥٤هـ)، و«تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين (٣٨٥هـ) [1]، وغيرها.

والثاني: قسمٌ من كتب الرجال ليس فيه إلا الضعفاء، مثل: «الضعفاء» لأبي زرعة (٢٦٤هـ)، و«الضعفاء الكبير» لأبي جعفر العُقيلي (٣٢٢هـ)، و«الكامل» لأبي أحمد ابن عَدي (٣٦٥هـ)، فهذا فيه من الضعفاء والمتروكين، وأحيانا يَذكرون من تُكلم فيهم حتىٰ ولو كان ثقة لمقاصد يأتِ بيانها.

والثالث: الكتب التي ألفت وفيها ثقات وضعفاء، فجمعت ما بين الثقات والضعفاء، مثل: «التاريخ الكبير» للبخاري(٢٥٦هـ)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم(٣٢٧هـ).

وقد اجتهدوا رحمهم الله في بيان الكشف والتنقيب عن أسماء الرواة، جرحا وتعديلا، وتصحيحا وتضعيفا، كما سيأتي ذلك في الفصول الآتية، بمشيئة الله تعالىٰ.

---

(١) ابن شاهين: هو عُمَر بْن أحْمَد بْن عثمان، أَبُو حفص ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥ هـ).
قال الذهبي: «الحافظ الواعظ، محدث بغداد ومفيدها»، وله تصانيف عديدة.

الفصل الثاني:

في بيان أقسام علم الجرح والتعديل

علم الجرح والتعديل، ينقسم إلىٰ قسمين:

الأول: فيما يتعلق بكتب الجرح والتعديل، والكتب التي تذكر ما جاء عن النُّقَّاد من تجريح أو تعديل للرواة.

والثاني: فيما يتعلق بقواعد الجرح والتعديل.

أما فيما يتعلق بالقسم الأول: فكتب الجرح والتعديل يمكن أن تقسَّم إلىٰ قسمين:

القسم الأول: كُتبٌ تَذّكُر أقوال النُّقَّاد من المعدِّلين والمجرِّحِين، دونَ مناقشة، أو ترجيحِ قول علىٰ قول.

وتنقسم هذه الكتب إلىٰ قسمين:

أولًا: كُتبٌ تَذّكُر قول المجرِّحِ والمعدِّل في الراوي دون ترجيحٍ.

ثانيًا: كُتبٌ اقتصرت علىٰ قولٍ واحدٍ، وعلىٰ الراجح في هذا الراوي فقط.

فأما فيما يتعلق بالقسم الأول: فهو علىٰ ثلاثةِ نُقاطٍ:

الأولىٰ: إما أن تكون هذه الكتب كتب أصلية مسندة، أي تُسند كل قولٍ جاء عن أئمة الجرح والتعديل إلىٰ قائِلِهِ.

والثانية: الكتب التي تقتصر علىٰ قولٍ واحدٍ، وتَرىٰ أنَّهُ هو الراجح في هذا الراوي.

والثالثة: الكتب التي تَذكُر أقوال النُّقَّاد، ثم تعالج ما جاء عن أئمة الجرح والتعديل في نقدهم لهذا الراوي، وتُناقش ما جاء، ثُمَّ تُرجِّحُ.

والرابعة: الكتب التي تَسوق قول الناقد محذوف الإسناد وتقتصر علىٰ القائل وقوله.

أما أسماء الكتب التي في «النقطة الأولىٰ» وأهم كتب «الجرح والتعديل»، والتي صُنفت في القرون الثلاثة الأولىٰ، والتي هي صدر الرواية، ومرحلة التدوين ونَقتصر علىٰ ما يلي منها:

١- «التاريخ الكبير» لأبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ).

٢- «الجَرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ).

٣- «الثقات» لأبي حاتم ابن حِبَّان (ت٣٥٤هـ).

فهذه الكتب الثلاثة من أهمِّ كتبِ «الجرح والتعديل» من حيث الاستيعاب لغالب الرواة، ويُضاف إليها:

٤- «الضعفاء والمتروكون» لأبي عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ).

٥- «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر العُقَيلي (ت٣٢٢هـ).

٦- «الكامل في ضعفاء الرجال» لأبي أحمد ابن عَدي (ت٣٦٥هـ).

٧- «كتاب المجروحين» لأبي حاتم ابن حِبَّان (ت٣٥٤هـ).

وكذلك أيضًا كتب السؤالات التي وُجِّهت لأئمة النقد، وأئمة الجرح والتعديل منها: «التاريخ» لابن معين من رواية الدوري، و«سؤالات ابن معين» وهي كثيرة من رواية جمع من أصحابه.

وأيضًا السؤالات الموجَّهة للإمام أحمد، أو لعلي بن المديني، أو لأبي داود، أو لغيرهم من أئمة الجرح والتعديل.

وكما تَقدمَ بأنَّ الكتب الثلاثة الأولىٰ هي من أهم الكتب في الجرح والتعديل؛

لأنها في الغالب قد حوت رواة الحديث الثقات وغير الثقات في عصر الرواية.

وأما الثانية: الكتب التي تقتصر علىٰ قولٍ واحدٍ، وتَرىٰ أَنَّهُ هو الراجح في هذا الراوي، مثل:

١- «الكاشف» لأبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

٢- و«تقريب التهذيب» لأبي الفضل ابن حَجر (ت٨٥٢هـ).

وقد اقتُصر فيهما علىٰ القول الراجح في هذا الراوي، ولا يذكر الحافظ الذهبي ولا ابن حجر أكثر من قولٍ؛ إلا في حالاتٍ نادرة أو قليلة، وإلا ففي الغالب أنهما يقتصران علىٰ قولٍ واحدٍ بما يَترَجَّحُ عندهما أَنَّهُ هو الراجِحُ، جمعا بين أقوال النقاد في ذلك الراوي.

والثالثة: الكتب التي تَذكُر أقوال النُّقَّاد، ثم تعالج ما جاء عن أئمة الجرح والتعديل في نقدهم لهذا الراوي، وتُناقش ما جاء، ثُمَّ تُرجِّحُ.

فمن هذه الكتب:

١- ككتاب: «الكامل في ضعفاء الرجال» لأبي أحمد ابن عَدي (ت٣٦٥هـ).

وإن كُنتُ قد ذكرته في القسم الأول؛ ولأهميته أذكره أيضًا في النقطة الثالثة.

وامتاز ابن عَدِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما يذكر هذه الأقوال، يناقشها ويرجح في الغالب القول الذي ترجَّحَ عنده وتبين له في هذا الراوي، بخلاف -مثلًا- ابن أبي حاتم، فإنه يذكر ما قيل في هذا الراوي من تجريح أو تعديل، وكذلك كتاب «تهذيب الكمال» فإنه يذكر الأقوال التي قِيلت في هذا الراوي دون ترجيحٍ في الغالب.

وكتاب «الكامل» من أهم الكتبِ التي تجمع بينَ أقوال النقاد مع دراسةِ حديث الراوي، فابن عَديٍّ يَجمع بين العلم النظري والعملي.

٢- وأيضا: كتاب «الميزان» للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وهو من أجود الكتب المتأخرة، وفي الغالب بعدما يَسوق الأقوال ويناقشها، ويَحكم، يذكر الأحاديث التي استُنكرت علىٰ الراوي، وأحيانًا يذكر الأقوال ويسكت، ولكن كثيرًا ما يناقش هذه الأقوال، وكذلك في كتابه: «سير أعلام النبلاء» فتراهُ أيضا يَسوق الأقوال ويناقشها.

وكتاب «الميزان» يُعتبر من أهم كتب الجرح والتعديل، التي يَنبغي علىٰ طالب الحديث العِناية بها؛ لأنه عندما يذكر الأقوال يناقشها، ويذكر قواعد في «الجرح والتعديل»، فيستفيد القارئ من القواعد التي تذكر في هذا الكتاب في أثناء مناقشة الأقوال التي جاءت عن النُّقَّاد.

٣- وكذلك أيضًا الفَصْل الذي ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه «هُدَىٰ الساري»[1] الذي قدّم به لكتابه: «فتح الباري»، فجعل فصلًا في الرواة الذين

(١) يُنظر: «هُدَىٰ الساري» (٢/ ٣٤٣-٤٨١).

خرّج لهم البخاري في «الصحيح»، وقد تُكلمَ فِيهم، فيذكر هؤلاء الرواة ويذكر الأقوال التي قِيلت فيهم باختصارٍ، وكثيرًا ما يُناقش هذه الأقوال التي قِيلت في أمثال هؤلاء الرواة.

والنقطة الرابعة: الكتب التي تَسوق قول الناقد محذوف الإسناد، وتقتصر علىٰ القائل وقوله؛ فهي كما يلي:

١ - كتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أبي الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ).

وهذا الكتاب أصله كتاب: «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبدالغني المقدسي (ت٦٠٠هـ)، وقد جمَع كتابه من عِدة كتب.

والمزي قد توفي في عام ٧٤٢هـ، وعبدالغني المقدسي توفي في عام ٦٠٠هـ، فالمزي في كتابه: «تهذيب الكمال» هذّب كتاب الحافظ عبدالغني المقدسي، وزاد فيه زيادات كثيرة.

ثم جاء الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) وهذبه وسَمَّاهُ: «تهذيب تهذيب الكمال في أسما الرجال»، واستدرك فيه أشياء علىٰ المزي.

ثم جاء الحافظ مُغلطاي (ت٧٦٢هـ) وصنَّفَ كتابه: «إكمال تهذيب الكمال»، واستدرك فيه أشياء علىٰ المزي.

قلتُ: «هُدَىٰ الساري» بضم الهاء وفتح الدال وبعدها ألف مقصورة؛ كما هو علىٰ طُرة نسخة المكتبة الظاهرية والمنسوخة سنة ٨٥١هـ والتي تعود مُلكيتُها للحافظ البقاعي والتي قرأها علىٰ مؤلفها الحافظ ابن حجر والتي بخطه ضبط «هُدَىٰ الساري»، وأثبت الحافظ ابن حجر القراءة بخطه علىٰ النسخة.

ثم جاء بعده الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، وصنَّفَ كتابه: «تهذيب التهذيب»، وهو أجود من تهذيب الحافظ الذهبي.

فـ«تهذيب التهذيب» هذَّب به ابن حجر «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، وضمّ إليه أيضًا زيادات وفوائد أخرىٰ قد ذُكِرت في بعض الكتب التي ألفت علىٰ «تهذيب الكمال»، للحافظ المزي، و« تهذيب التهذيب»، هو من أنفس هذه الكتب؛ لأنه قد جَمع ما عند الحافظ المزي، وأضاف إلىٰ كتاب المزي أيضًا ما فاتَ من أقوالٍ جاءت في الرواة، واستدراكات دقيقة،

ولا شكَّ أنَّ «تهذيب الكمال»، للمزي و«تهذيب التهذيب»، لابن حجر من أجود الكتب التي ألفت في هذا القسم وأحسنها.

ما تَميَّزَ به: « تهذيب الكمال» للمزي:

- تميّز بذكر جميع شيوخ الراوي، الذين خرج لهم أصحاب الكتب الستة فقط.

- وتميّز أيضا: بذكر جميع تلامذة الراوي، الذين خرج لهم أصحاب الكتب الستة فقط.

- وتميّز: بذكر أهم أقوال النقاد في الراوي.

ما تَميَّزَ به: « تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» لابن حجر:

وتميز علىٰ «تهذيب الكمال» أنه زاد عدة أقول للنقاد في الراوي، لم يذكرها المزي من قبل، مما قد يؤدي إلىٰ تغير الحكم علىٰ الراوي.

ومن جمع بين «تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» لابن حجر نفسه، يكونُ بذلك قد استوفىٰ في الغالب؛ أغلب الرواة، وذلك أنَّ هذين الكتابين هما

من أحسن ما ألف في الرواة، وما جاء عن النُّقَّاد في أحوال الرواة.

وأما كتاب: «لسان الميزان» فأصله «ميزان الاعتدال» للذهبي، كما هو معلوم، وقد استدرك العراقي عددًا من الرواة علىٰ «ميزان الاعتدال» فقام الحافظ ابن حجر بذكر رجال «ميزان الاعتدال» للذهبي، وأضاف إليهم ما استدركه الحافظ العراقي، وحذف الرواة الذين تَرجم لهم في «تهذيب التهذيب»، فكل راوٍ في «لسان الميزان» فهو زائد علىٰ ما جاء في «تهذيب التهذيب» فهو كتاب نفيس في بابه.

الفصل الثالث:

في بيان أهم ما تميزت به بعض كتب الجرح والتعديل

◈ أولها: كتاب: «التاريخ الكبير» للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ).

يُعتبر «التاريخ الكبير»، للبخاري، من أنفس ما كُتِبَ في علم الجرح والتعديل،

ولذا قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سَمِعْتُ البخاري يَقُوْلُ: أَخذ إِسْحَاقُ بنُ رَاهُوَيهْ كِتَابَ: (التَّارِيْخِ) الَّذِي صنَّفْتُ، فَأَدخلَهُ عَلَىٰ عَبْدِ اللهِ بنِ طَاهِرٍ [1]، فَقَالَ: أَيُّهَا الأَمِيْرُ، أَلاَ أُرِيكَ سِحْراً؟ قَالَ: فَنَظَرَ فِيْهِ عَبْدُ اللهِ، فَتَعَجَّبَ مِنْهُ، وَقَالَ: لَسْتُ أَفهُمُ تَصْنِيْفَهُ»

وقال أيضا: سَمِعْتُ البخاري يَقُوْلُ: لَوْ نُشِرَ بَعْضُ أُسْتَاذِي هَؤُلاَءِ لَمْ يفهمُوا كَيْفَ صنَّفْتُ (التَّارِيْخَ) ، وَلاَ عرفُوهُ، ثُمَّ قَالَ: صنَّفْتُهُ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ [2].

وفي هذه القصة تدلك علىٰ عظم هذا الكتاب؛ وهو من أوسع الكتب التي سبقته جمعا، ولذلك؛ فإنَّ الكتب التي جاءت من بعده استفادت منه كثيرًا، ككتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وزاد عليه أنه أوسع في الكلام علىٰ الرواة من البخاري في «التاريخ الكبير».

---

(١)

(٢) «تاريخ بغداد» للخطيب (٢/ ٧)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠٣).

وقد تميّزَ كتاب: «التاريخ الكبير» بعدة ميزات:

أولًا: أنه قد ذكر أسماء كثيرة من الرواة.

وحاول الإمام البخاري أن يَستَوعِبَ في هذا الكتاب جميع الرواة الذين لهم رواية، وإن كان قد فاته الكثير، لكن حاول أن يَستَوعِبَ بما استطاع، ولذلك تجده -أحيانًا- يذكر بعض الرواة الذين ليس لهم إلا حديث واحد، وقد يكون أيضًا هذا الاسم الذي ذكره في «التاريخ الكبير» هو بالحقيقة وَهْمٌ وخطأ، ومع ذلك يذكره البخاري، وهذه ميزة تميزَ بها البخاري.

ثانيًا: أنه يذكر بعض الأشياء التي تتعلق بهذا الراوي من جهة الصناعة الحديثية، فتجده يتكلم في بعض الرواة بالجرح والتعديل، وبعضهم لا يتكلم عليهم. وتقدم أنَّ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» أوسع في الكلام علىٰ الرواة منه.

ثالثًا: يهتم كثيرا بذكر أهم شيوخ وتلامذة الراوي.

رابعًا: يهتم كثيرا بمسألة سماع الراوي من عدمها؛ وهل سمع هذا الراوي من شيخه الذي يروي عنه أم لم يسمع؟

ولذا يُعتبر كتابه من أهم الكتب التي تبحث هذه المسألة؛ وكثيرًا ما يُنبِّه علىٰ مسألة السماعات، فيقول مثلًا: «سَمِعَ فلانا وفلانا وعن فلان»، وكذا «روىٰ عن فلانٍ وفلانٍ وسمع من فلانا»، وقوله: «روىٰ فلان عن فلان ولم يسمع من فلان»، وأيضا: «ولا أعرف لفلان سماعا من فلان»، وكذا: «ولم يذكر سماعه من فلان»، وهكذا.

ومما يَدل علىٰ عظيم فائدة «التاريخ الكبير»؛ فقد ألّف ابن أبي حاتم ثلاثة كتب مبنية علىٰ كتاب البخاري «التاريخ الكبير» وهي:

١- «الجرح والتعديل».

٢- «العلل»، وسوف ويأتي أنَّ من مميزات كتاب «التاريخ الكبير» أنه كتاب علل.

٣- كتاب «المراسيل».

وهو كتابٌ يَبحثُ عن مسألة سماع هؤلاء الرواة من شيوخهم، هل سمعوا أو لم يسمعوا؟.

فيكون البخاري قد فتح الطريق للباحثين، لتسطير أجود ما عندهم.

خامسًا: تميّزَ «التاريخ الكبير»: أنَّ الراوي إذا وقع في اسمه اختلاف؛ فإنه يُبينُ هذا الاختلاف، ويُحاول أن يذكر الراجح في اسم هذا الراوي، فتراهُ أحيانًا يتوسع في سياق الأسانيد، من أجل أن يبين اسم هذا الراوي الذي وقع في اسمه اختلاف.

وهذه قضية مهمة جدًّا، فالراوي الذي وقع في اسمه اختلاف، فقد يَظنُّ الظَّانّ أنَّ هذا الاختلاف يُفيد تعدد الرواةِ، وقد يَظنُّ الآخر أنَّ هذا الاسم هو لراوٍ، وهذا الاسم لراوٍ آخر، وهذا الاسم الثالث لراوٍ آخر، وبينما هي اسما لراوٍ واحد، اختلف في اسمه، وأحيانًا قد يقع الاختلاف في اسم هذا الراوي علىٰ عشرة أوجهٍ، وأحيانًا أكثر من ذلك، فالبخاري أيضًا يهتم بهذه القضية.

سادسًا: تميّزَ كتاب: «التاريخ الكبير»، بأنَّ الاسم الذي يكون وهمًا وخطأ يذكره، ولذلك من لم يعرف صنيعه في هذا؛ فقد يَظنُّ أنَّ البخاري قد أخطأ وظنَّ أنَّ هذا الراوي غير الراوي السابق، وما عَلِمَ بأنَّ البخاري يَتَعمدُ ذلك.

فالراوي عندما يَقعُ في اسمه اختلاف علىٰ وجهين أو ثلاثة، فأحيانًا يذكر هذا الاسم الذي اختلف فيه في مكانه، فمثلًا: أحمد بن محمد، وإذا اختلف في اسم أبيه فقيل: إبراهيم أو خالد، فإن البخاري يترجم له ثلاث مرارٍ بهذه الأسماء الثلاثة.

فأحيانًا عندما تقف علىٰ اسم هذا الراوي ويكون وقع في هذه الرواية خطأ، فعندما ترجع إلىٰ «التاريخ الكبير» للبخاري تجد أن هذا الاسم قد اختلف في اسمه علىٰ ثلاثة أوجه، وهذه فائدة مهمة من فوائد «التاريخ الكبير».

سابعًا: تميَّزَ كتاب: «التاريخ الكبير»، أنه «كتاب علل»؛ فقد علل به مجموعة من الأحاديث.

فمن هذه الأحاديث التي أعلَّها في هذا الكتاب؛ الحديث الذي جاء من طريق أبي بُردة، عن أبيه أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال: «**إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرحُومَةٌ، جُعِلَ عَذابُها بِأَيدِيها فِي الدُّنيا**»[1]، وذكر البخاري بعده الاختلاف، ثم قال البخاري: «والخبر عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الشَّفاعةِ، وأن قومًا يُعذبون، ثم يُخرجون، أكثر وأَبيَنُ وأَشهَرُ»[2] انتهىٰ.

قلتُ: ويُريدُ بذلكَ أنْ يُعَلِّل ما جاء في هذا الحديث، وهو أنَّ ظاهرَ هذا الحديث أنه ليس هناك عذاب في الآخرة علىٰ المسلمين، وأنَّ الفتن والمصائب هي عذاب هذه الأمة، بينما الأحاديث الصِّحاح التي جاءت في دخول عدد من هذه الأمة إلىٰ النار، وأن هناك من يُعذَّب، ثم يخرج بشفاعة

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧-٤٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٩).

الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أو الملائكة، أو الصالحين، أو برحمة رب العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهذه الأحاديث تُفيدُ أنَّ هناك مَن سَيعذبُ من المسلمين يوم القيامة، خلافًا لما جاء في هذا الحديث الذي أعلّه البخاري.

فتبين أنَّ مِن أهم ميزات هذا الكتاب أنه أعلَّ به البخاري أحاديث كثيرة، وبين علتها في هذا الكتاب، ولذلك -كما ذكرتُ- أنَّ ابن أبي حاتم قد ألف ثلاثة كتب استفادها من «التاريخ الكبير».

ثامنًا: مما يتميز به هذا الكتاب أنه أورد كثيرًا من الأحاديث والآثار وأسندها إلىٰ قائليها.

فهذه بعض الميزات التي تتعلق بهذا الكتاب النفيس في بابه، ولذلك قال إسحاق بن رَاهُويهْ للأمير في زمانه: «ألا أريك سِحرًا»، ويقصد بذلك « كتاب التاريخ الكبير» للبخاري[1].

ومما امتاز به الإمام البخاري، بعدما ترجم لآلاف من الرواة، وفيما رواه بَكْرُ بنُ مُنِيرٍ أنه قال: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ البُخَارِيَّ يَقُوْلُ: « أَرْجُو أَنْ أَلقَىٰ اللهَ وَلاَ يحَاسبنِي أَنِّي اغتبتُ أَحَداً «.

قال الذهبي مُعقبا بتعليق نفيس بقوله: « قُلْتُ: صَدَقَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وَمَن نظَرَ فَي كَلاَمِهِ فِي الجرحِ وَالتعديلِ عَلِمَ وَرعَهُ فِي الكَلاَمِ فِي النَّاسِ، وَإِنصَافَهُ فِيْمَنْ يُضَعِّفُهُ، فَإِنَّهُ أَكْثَر مَا يَقُوْلُ: مُنْكَرُ الحَدِيْثِ، سَكَتُوا عَنْهُ، فِيْهِ نظرٌ، وَنَحْو هَذَا. وَقَلَّ أَنْ يَقُوْلَ: فُلاَنٌ كَذَّابٌ، أَوْ كَانَ يَضَعُ الحَدِيْثَ.

حَتَّىٰ إِنَّهُ قَالَ: إِذَا قُلْتُ: فُلاَنٌ فِي حَدِيْثِهِ نَظَرٌ، فَهُوَ مُتَّهَمٌ وَاهٍ.

---

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب (٢/ ٧)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠٣).

وَهَذَا مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: لاَ يُحَاسِبُنِي اللهُ أَنِّي اغتبْتُ أَحداً، وَهَذَا هُوَ وَاللهِ غَايَةُ الوَرَعِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي حَاتِمِ الوَرَّاقُ: سَمِعْتُهُ -يَعْنِي: البُخَارِيَّ- يَقُوْلُ: لاَ يَكُوْنُ لِي خَصمٌ فِي الآخِرَةِ، فَقُلْتُ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَنْقِمُونَ عَلَيْكَ فِي كِتَابِ (التَّارِيْخ) وَيَقُوْلُوْنَ: فِيْهِ اغتيَابُ النَّاسِ، فَقَالَ: إِنَّمَا روينَا ذَلِكَ رِوَايَةً لَمْ نَقُلْهُ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنَا، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بِئْسَ أخو العَشِيْرَةِ) يَعْنِي: حَدِيْث عَائِشَةَ.

وسَمِعْتُهُ يَقُوْلُ: مَا اغتبْتُ أَحَداً قَطُّ مُنْذُ عَلِمتُ أَنَّ الغِيبَةَ تَضُرُّ أَهْلَهَا» ا، هـ[1]، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ، وجميع من ذكر من العلماء.

◈ وثَانيها: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٧٢٢هـ).

تميّزَ بأَنَّهُ يَذكُرُ مَا قِيلَ في الراوي الذي ترجم له، فنادرًا ما يَذكُرُ اسمًا من الأسماء ويتركه خاليًا من كلام النُّقَّاد،

وقد قال في المقدمة: «علىٰ أنَّا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتاب علىٰ كل من روي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعدُ إن شاء الله تعالىٰ»[2].

قلتُ: وهو كتاب بناهُ علىٰ «التاريخ الكبير»، وزاد فيه ترجيحات وتنبيهاتٍ مع محاولة استيعاب أقوال النُّقَّاد في الراوي، سواء كان من أقوال أبيه أبي حاتم، أو أبي زرعة، أو أقوال ابن معين، أو أقوال الإمام أحمد، وغيرهم من الحفاظ

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء»(١٢/ ٤٤١).

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨).

والنُّقَّاد؛ فهذه ميزة يتميز بها هذا الكتاب، وهو كتاب نفيس في بابه، ولا غنىٰ للباحث عنه.

◈ وثالثها: «الثقات» لابن حبان (ت٣٥٤هـ).

وهذا الكتاب نفيس في بابه، ولابن حبان حدّ للثقة، تميّزَ به عن غيره، فعنده أنَّ الثقة هو كل من لم يُجْرَّح[1]، وإن كان ذكر شروطًا للرواة الذين يذكرهم في كتابه[2].

وتميز كتاب «الثقات» أنَّهُ جمعَ أسماء كثيرة من الرواة.

- وكذا في كتابه الآخر: «المجروحين».

وهو كتاب قيم في بابه، وتميّزَ بعدة ميزاتٍ منها:

الميزة الأولىٰ: المقدمة الواسعة التي قدّم بها لكتابه، وذكر عشرون سببًا يُمكن أن يُجرَح بها الراوي[3].

والميزة الثانية: أنه ذكر أسماء كثيرة ممن ترجح له ضعفهم.

◈ ورابعها: «الضعفاء الكبير» للعُقَيلي (ت٣٢٢هـ).

وهذا كتاب نفيس وقيم في بابه، ويتميز بميزة مهمة، وهي أنَّهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما يذكر بعض الأحاديث التي تُستَنكرُ علىٰ هذا الراوي يُبينُ صحة هذا الحديث من عدمه، فيقول مثلًا: «لا يصح في هذا شيء»،

---

(١) «الثقات» (١/ ١٣).

(٢) «الثقات» (١/ ١٢).

(٣) «المجروحين» (١/ ٦٢-٨٥).

وكذا عندما ذكر أحاديث البسملة، قال: «الأسانيد في هذا الباب فيها لِينٌ»[١]، وقال أيضا: «والأسانيد في الجوربين والنعلين فيها لِينٌ»[٢]، وبعدما ساق حديث: «من زار قبري فقد وجبت له شفاعتي»، قال: «والرواية في هذا الباب فيها لِينٌ»[٣].

وإذا كان هذا الحديث الذي استنكر علىٰ هذا الراوي، وقد جاء من طُرقٍ أخرىٰ صحيحة، فتراهُ أيضًا يَنصُّ علىٰ ذلك، بقوله مثلا: «وفِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثُ صِحَاحٌ، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ»، ونحو ذلك، كما ذَكر حديثًا يتعلق بالمهدي وخروجه، فقال: « وفي الْمَهْدِيِّ أَحَادِيثُ جِيَادٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ بِخِلَافِ هَذَا اللَّفْظِ »[٤].

وتراهُ يَنصُّ أيضا علىٰ الألفاظ المستنكرة أو الشاذة في المتن

كما قال: «وَالْحَدِيثُ فِي نُزُولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ثَابِتٌ فِيهِ أَحَادِيثُ صِحَاحٌ، إِلَّا أَنَّ زِيَادَةَ هَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِهِ بِأَلْفَاظٍ لَمْ يَأْتِ بِهَا النَّاسُ، وَلَا يُتَابِعُهُ عَلَيْهَا مِنْهُمْ أَحَدٌ»[٥].

وغير ذلك من فوائد الكتاب والتي هي بمثابة قواعد عامة في صحيح أحاديث الباب وسقيمه ولينه، والتي يَنبغي العِناية بها والانتباه إليها عند

---

(١) «الضعفاء» (١/ ١٧٧).

(٢) «الضعفاء» (٣/ ٣٨٣).

(٣) «الضعفاء» (٤/ ١٧٠).

(٤) «الضعفاء» (٣/ ٢٥٣)، وقال نحوه في (٢/ ٧٦).

(٥) «الضعفاء» (٢/ ٩٣).

التصحيح والتضعيف، ولا سيَّما أنها صدرت من إمام حافظ، مُطلع علىٰ ما في الباب وسَبر ما فيه.

◈ وخامسها: «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عَدي (ت٣٦٥هـ).

وهو كتاب نفيس في بابه، وقد حاول أنْ يَستَوعِبَ جميع الرواة الذين مُسُّوا بكلامٍ، سواء كان هذا الكلام مقبولًا أو ليس بمقبول، ولذلك سُمي بـ«الكامل».

وطريقته أنه يذكر كلام النُّقَّاد، ثم يذكر بعد ذلك ما يُستَنْكَرُ علىٰ هذا الراوي من أحاديثٍ، ثم بعد ذلكَ يذكر ما ترجَّح له في هذا الراوي، وأحيانا يَنص علىٰ انفراده بهذا الخبر،

ثم يختم ترجمة هذا الراوي فيما يَترجَّح له، وأحيانا يتوسع بذكر الأحاديث التي قد تُستَنكر علىٰ هذا الراوي، وبالذات إذا كان مُكثرًا مثلما توسّع كثيرا في ترجمة شَريك بن عبدالله النخعي القاضي[1]، أورد أكثر من عشر صفحات -تقريبًا- في ترجمة شَريك بن عبد الله، فذكر أحاديث كثيرة يمكن أن تُستنكر علىٰ شَريكٍ، وذكر -أيضًا- بعض القصص التي جاءت عن شَريكٍ والتي تُبين مكانته العلمية، ومنزلته القضائية.

◈ ◈

(١) «الكامل» (٤/ ١٣٢١-١٣٣٨).

الفصل الرابع:
ذكر بعض الكتب التي ترجمت لرجال كتب مُعينة

وهذا نوع من أنواع التفنن في التصنيف والتنوع فيه لحصر الفائدة وتقريبها وسرعة الوصول إليها، ومن هذه الكتب:

أولها: كتاب: «أسامي من روىٰ عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح» لأبي أحمد ابن عَدي (ت٣٦٥هـ).

وثانيها: كتاب: «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما» للدارقطني (ت٣٨٥هـ).

وثالثها: كتاب: رجال صحيح البخاري والموسوم: «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» لأبي نصرٍ البخاري الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ).

ورابعها: كتاب: «أسامي مشايخ الإمام البخاري» لأبي عبدالله بن مَنْدَه (ت٣٩٥هـ).

وخامسها: كتاب: «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح» لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ).

وهو من أهم الكتب التي ألفت في رجال البخاري لأبي الوليد الباجي المتوفي عام ٤٧٤هـ، فهذا الكتاب كتاب قيم نفيس، ويتميز بميزات:

الميزة الأولىٰ: أنه قدم بمقدمة نفيسة، ذَكر فيها بعض قواعد الجرح والتعديل.

والميزة الثانية: أنه يذكر من خلال ترجمة الراوي المواطن التي خَرّج فيها البخاري لهذا الراوي، يقول مثلًا: «خرّج له في كتاب الوحي، أو في كتاب الإيمان، أو في كتاب الصلاة، وفي كذا وكذا»، فهذه فائدة مهمة.

وأيضًا إذا كان هذا الراوي خرّج له البخاري في موضعين أو ثلاثة يذكر بقية المواضع، فتستفيد من خلال ذلك، هل هذا الراوي أكثر عنه البخاري أو لم يكثر؟

فكتاب «التعديل والتجريح» هو -تقريبًا- من أحسن ما كُتب في رجال البخاري.

وسادسها: كتاب: «رجال صحيح مسلم» لأبي بكر ابن مَنْجُويه (ت٤٢٨هـ).

وقد ذكر -تقريبًا- كل من خَرّج له مسلم في كتابه «الصحيح».

وسابعها: كتاب: «أسماء رجال سنن أبي داود» لأبي علي الجياني الغساني (ت٤٩٩هـ).

وكذلك أيضًا ألفت كتب أخرىٰ في رجال أبي داود، ورجال النسائي، وبالنسبة لرجال أبي داود فليس هناك كتاب مطبوع مُفرد فيهم، وكذلك صُنِّفت كتبٌ لرجال النسائي، ولكن لم يُطبع منها شيء.

وبالنسبة لابن ماجه فللذهبي كتاب في رجاله، سرد رجال ابن ماجه سردًا، واسمه « المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه»، وهو مطبوع.

وبالنسبة للترمذي أيضًا لا أعلم أن هناك كتاب مطبوع بالنسبة لرجاله، وإن كانت هناك كتب مؤلفة، ولكن لم تطبع، وهناك تصنيف لبعض المعاصرين في

رجال الترمذي، ولكن إلىٰ الآن هذا الكتاب لم يطبع، ولا يَزال مُسودة.

وأيضا: هنالك كتب ألفت في رجال «موطأ الإمام مالك»، و«مسند الإمام أحمد»، وزوائد ابنه عبدالله، وكذلك «رجال مسند الشافعي» والذي جُمع للشافعي، وكذلك المسانيد التي جمعت لأبي حنيفة.

وقد صَنّفَ الحافظ ابن حجر كتابه: «تعجيل المنفعة» في زوائد رجال الأئمة الأربعة، وتكلم فيه علىٰ الرواة الذين روىٰ عنهم الأئمة الأربعة وليسوا من رجال الكتب الستة.

فهذه الكتب التي ذُكرت في هذا الفصل والفصل الذي قبله مع المقدمة، هي أهم ما ألف في الجرح والتعديل، وفي الرواة، وفي نقدهم، وهذا كله بالنسبة للقرون الثلاثة، والتي تعرف بعصر الرواية.

وإن كان بعض هذه الكتب أيضًا تَرجمت لمن أتىٰ من بعدهم كـ«الميزان»، و«تاريخ الإسلام» و«سير أعلام النبلاء»، للذهبي (٧٤٨هـ)، و«لسان الميزان»، لابن حجر (٨٥٢هـ)، وكذلك أيضًا التواريخ؛ كـ«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٧١هـ)، وكذلك أيضًا كتب الطبقات؛ كطبقات الحنفية، أو المالكية، أو الشافعية، أو الحنابلة، فهذه الكتب هي شاملة للقرون الثلاثة، ولمن أتىٰ من بعدهم علىٰ حسب شروط أصحاب هذه الكتب.

وبالنسبة -مثلًا- لـ«تاريخ دمشق» لابن عساكر يذكر كل من دخل دمشق، سواء كان من الصحابة، أو ممن أتىٰ من بعدهم إلىٰ عصره.

وكذلك أيضًا «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، فإنه يذكر كل من دخل

بغداد، وكذلك أيضًا بالنسبة لكتب الطبقات على المذاهب تُؤرِّخ لرجال مذهبها، مثلًا طبقات الحنابلة تؤرخ للإمام أحمد، ثم لتلاميذه، ثم لمن أتى من بعدهم، وهكذا.

فعلى الباحث التنبه إن كان هذا الراوي الذي يريد أن يبحث عنه هو من القرون الثلاثة الأولى، كأن يَكُون جاء في «صحيح البخاري»، أو «صحيح مسلم»، أو في «سنن أبي داود»، أو «جامع الترمذي »، أو «سنن النسائي»، أو «سنن ابن ماجه»، وأمثال هذه الكتب، فيرجع إلى هذه الكتب التي ألفت في هذا المجال أيضا.

أو إذا كان هذا الراوي في القرن الخامس أو السادس، فيرجع إلى الكتب التي أُلفت في هذا المجال، وهكذا.

الفصل الخامس:
ذِكر بعض مَن كَتَبَ في قواعد الجرح والتعديل

* ومن هؤلاء:

- أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التُّجِيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفىٰ: ٤٧٤هـ) وهو من أكابر أهل العلم في زمانه ووقته، وقد قدَّمَ لكتابه: «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، بمقدمة نفيسة تتعلق ببعض القواعد والتي ينبغي علىٰ الباحث في هذا العلم قراءتها والعِناية بها.

ومن أهم القواعد التي ذكرها في كتابه «التجريح والتعديل» مسألة ما يُسمّىٰ بالجرح النسبي، وذلك عندما يُوثق الراوي بالنسبة لغيره، أو يجرح بالنسبة لغيره، فينبغي الانتباه لهذه القاعدة، فقد ذكرها الباجي، وضرب عليها بعض الأمثلة[1].

- وكذلك أيضًا: أبو الحسن ابن القطان علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي (المتوفىٰ: ٦٢٨هـ)

وقد ذكر بعض قواعد الجرح والتعديل في كتابه الموسوم بـ: «بيان الوهم والإيهام علىٰ كتاب الأحكام» لعبدالحق الإشبيلي، فإن ابن القطان الفاسي ناقش عبدالحق الإشبيلي في كثير من هذه الأحاديث، وذكر أيضًا كثيرًا من

(١) «التعديل والتجريح» (١/ ٢٨٦-٢٨٨).

الرواة، وناقش أيضًا الأقوال التي قِيلت في هؤلاء الرواة، وذكر بعض القواعد في هذا المجال.

ومن جُملة القواعد التي ذكرها في هذا المجال هو أنه يفسر عبارات النُّقَّاد التي قِيلت في الرواة، وهذه القاعدة قاعدة مهمة، فكثيرًا ما يُفسر أقوال النُّقَّاد التي جاءت عنهم في هذا المجال.

مثلًا: «فيه نظر»، و«سكتوا عنه» عند البخاري، أو «مقارب الحديث» وهكذا، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا ما يُفسر مثل هذه الأقوال.

- وكذلك أيضًا: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) فتراه يذكر قواعد عديدة في كتبه منها: «ميزان الاعتدال»، فإنه ذكر كثيرًا من القواعد، أو في كتابه: «سير أعلام النبلاء»، أو في كتابه: «تاريخ الإسلام»، وفي كتابه: «الموقِظة» ذكر أيضًا بعض القواعد، وفي رسالته أيضًا في الحُفاظ والنُّقَّاد، فأيضًا هذه الرسالة لها علاقة بالجرح والتعديل. وغير ذلك من كتبه، فإنه ذكر كثيرًا من القواعد المتعلقة بالجرح والتعديل.

- وكذلك أيضا: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، فقد ذكر عدة قواعد في «شرح علل الترمذي»، وخاصة آخر الشرح؛ فقد ختمه بقواعد نفسية في بابها.

- وكذلك أيضا: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، فقد ذكر في الفصل الذي كتبه ضمن كتابه: «هُدىٰ الساري»، وقد دافع فيه عن الرجال الذين خرّج لهم البخاري، وتُكلم فيهم، فذكر كثيرًا من القواعد في أثناء مدافعته وترجمته لهؤلاء الرواة. وذكر أيضا في: «النزهة» و» النكت».

- وكذلك أيضًا: الشيخ عبدالرحمن بن يحيىٰ المُعلِّمي (المتوفىٰ: ١٣٨٦هـ)، فقد ذكرَ في كتابه: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، فذكر فيه كثيرًا من القواعد، وله -أيضًا- كُتب مُفردة طُبعت ضمن مجموع آثاره رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في شرح بعض القواعد، وكذلك كتاب: «الأنوار الكاشفة» ذكر فيه بعض قضايا الجرح والتعديل وناقشها، وكذلك أيضًا في محاضرته عن الرجال وهي مطبوعة في كتيب، وكذلك أيضًا: فيما علّقه علىٰ «الفوائد المجموعة» للشوكاني فإنه ذكر في أثناء تعليقاته كثيرًا من القواعد. وأيضًا في مقدمة كتاب «الموضح في أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي.

فكتب المُعلِّمي -أيضًا- كتب نفيسة في هذا المجال، وذكر في هذه الكتب كثيرًا من القواعد. فجزاهم الله خيرا جميعا.

الفصل السادس:

في بيان علم الجرح والتعديل وأقسامه

وهو علمٌ متعلق بسلسلة الرجال الذين يمر بهم الإسناد، فهؤلاء الرجال لابد أن يكونوا علىٰ صفة معينة حتىٰ يكونوا من المقبولين.

وهذا العلم ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: قسم يتعلق بالحكم علىٰ الراوي من حيث الضبط وعدمه، وهذا هو المقصود في هذا العلم.

والثاني: قسم يتعلق بعدالة الراوي وعدمه، والمقصود بذلك الشهادة مثلًا؛ لأنَّ هناك من يطلق الثقة ويقصد بذلك العدالة، كما هو الآن وهذا هو المقصود غالبًا.

والثالث: الحكم علىٰ الشخص المراد بالحكم عليه من حيث علمه، وذلك أن يكون هذا الشخص عالمًا بالفقه والحديث والتفسير والتوحيد ومدىٰ اتِّصافه بهذا العلم.

ومثالُ ذلك: كتاب: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي، ففي الغالب المقصود بالكتاب العلم بالحديث وحفظه، ومن ذلك أيضًا كتب تراجم العلماء، مثل:

١- طبقات الحنفية.

٢- طبقات المالكية.

٣- طبقات الشافعية.

٤- طبقات الحنابلة.

وأما ما يتعلق بالقسم الأول وهو الحكم علىٰ الراوي من حيث الضبط وعدمه، والضبط لا شك أنه في العلم والعدالة فهو أيضًا له علاقة بالقسمين السابقين.

فعندما يُطلق علىٰ الراوي بأنه ثقة فهو مأخوذ من اجتماع صفتين للراوي:

الأولىٰ: العدالة.

الثانية: الضبط.

أما الأولىٰ وهي العدالة: فهي الاستقامة، وهذه الاستقامة مرجعها إلىٰ الاعتقادات والأقوال والأفعال؛ لكن أحيانًا قد تتخلف بعض هذه الأشياء، ومع ذلك لا تضر هذا الشخص فيما يتعلق بالحكم عليه من حيث أنه الثقة وعدم ذلك.

والثانية: الضبط وهو ضبطان:

ضبط صَدْرٍ: من حفظٍ وإتقانٍ؛ وهُو أَنْ يُثْبِتَ ما سَمِعَهُ بحيثُ يتمكَّنُ مِن استحضارِهِ مَتىٰ شاء حفظا.

وضبط كتابٍ: وهُو صيانَتُهُ لديهِ مُنذُ سمِعَ فيهِ، وصحَّحَهُ إِلىٰ أَنْ يُؤدِّيَ منهُ، ويَحفظُهُ من عَبثَ العابثين أو الإدخال فيه.

ويُشترط فيه ما يلي:

أولا: أنْ يكون عالمًا بما كتبه، فإن لم يكن عالمًا بما كتبه، ولا يعرف ما كتبه، ولا يعرف هذا حديث مَنْ؟؛ فهذا لا يكون مقبولًا في هذه الحالة؛ لأنَّ

الأحاديث قد تختلط عليه، ولا يستطيع أن يميز هذا عن هذا، وعليه فلا يكون ضابطًا لكتابه.

وثانيا: أنْ يكون هذا الكتاب محفوظًا، ولا يُمكِّنَهُ ولا يُعطِيه إلا لمن يَثِقُ به، حتىٰ لا يأت من يُدْخِلُ في هذا الكتاب ما ليس من حديثِهِ، وقد سقط بعض الرواة بسبب الإهمال؛ وأُدخل في حديثهم ما ليس منه.

ومثال ذلك: قيس بن الربيع، فكان له ابن يُدْخِلُ في حديثه ما ليس منه، فلذلك أصبح حديثه غير محتج به.

قال أبو داود: «أتي قيس من قِبل ابنه، كان ابنه يأخذ حديث الناس فيدخلها في فُرج كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك».

ومثله: سفيان بن وكيع بن الجراح، كان له ورّاق يُدْخِلُ في حديثه ما ليس منه، فنصحه أبو حاتم الرازي فلم يقبل النصيحة، فلذلك سقط حديثه، حتىٰ اتُّهِم بالوضع والكذب.

فإن لم يتوفر الشرطان فهنا لا يُعتد بما حدَّثَ به من كتابه، وتخلف عندها درجة الاحتجاج به.

وهناك من الرواة من إذا روىٰ عنهم من هو متصف بصفة العلم والحفظ تقبل روايته عنهم، وأما إن روىٰ عنهم غير موصوف بذلك فإنها لا تقبل.

ومثال ذلك: عبدالله بن صالح المصري، كاتب الليث، كان له جار يدخل في حديثه ما ليس منه، فإذا روىٰ عنه من هو موصوف بعلم الحديث؛ كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة، فهذه تقبل، وأما إن روىٰ عنه من ليس موصوفا بالعلم في الحديث، فربما روىٰ عنه حديثا وهو يظنُّ أنه من حديث عبدالله بن صالحٍ وهو ليس كذلك، فهنا قد لا تقبل روايته، أو تكون ممن يُنظر في روايته.

إذًا هم علىٰ الأقسام الثلاثة:

١- إما أن يكون ضعفاء فلا يكتب حديثهم، مثل: سفيان بن وكيع.

٢- وإما أن يكون فيهم ضعف فيكتب حديثهم في الشواهد والمتابعات، مثل: قيس بن الربيع.

٣- وإما أن تقبل روايته، إذا روىٰ عنهم من وصف بالحفظ والضبط، كعبدالله بن صالح.

الفصل السابع:

في بيان أقسام الرواة.

والرواةُ يَنْقسمُون إلىٰ ثلاثةِ أقسام:

الأول: أن يكون هذا الراوي ثقة بالاتفاق.

والثاني: أن يكون هذا الراوي ضعيفًا واضح الضعف، علىٰ اختلاف في درجات الضعف؛ فمنهم من اتُّفق علىٰ ضعفهم، كأن يكون كذابا قد اتفق علىٰ كذبه، وقد يكون ضعيف متفق علىٰ ضعفه... وهكذا.

والثالث: أن يكون هذا الراوي مختلف فيه بين مُجرِّحٍ ومعدِّلٍ، وهذا يَكثر فيه الخلاف، بخلاف الأول والثاني، ففي القسم الثالث: تجد من يوثقه، ولكن يقول: إنَّ له أوهام وأخطاء، وتجد -مثلًا- من يتكلم فيه في روايته عن بعض شيوخه، وتجد من يضعف هذا الراوي مطلقًا.

فكيف يُعرف القول الراجح في هذا الراوي؟

وجوابُ ذلك: يُعرف هذا من خلال قواعد الجرح والتعديل، ولا يَظنُّ ظان أنَّ علم الجرح والتعديل قد انتهىٰ، وأنَّ الرواة قد حُكِمَ عليهم وعُرِفت درجاتهم، وبالتالي لا حاجةَ في البحث في هذا العلم، ولا إلىٰ معرفة هذا الفن.

وهذه الشبهة موجودة عند بعض الناس في عصرنا، فيظن بعض الناس أن الرواة قد حُكم عليهم، وانتهىٰ أمرهم، وأنه ليس هناك مجال للاجتهاد، وإنما علىٰ الشخص أن يقبل هذا الحكم الموجود ويسلم به، ولا شك أنَّ هذا القول باطل، وليس بصحيح.

وعليه فلابد من معرفة قواعد الجرح والتعديل حتىٰ يستطيع الباحث أن يُميِّز ويصل إلىٰ القول الصحيح في الراوي.

والحقيقة أنَّ هذا الفن مهم جدًّا، وعليه يقوم علم العلل ونقد المتون، وكثير من الناس ممن يتكلم في الحديث تصحيحًا وتضعيفًا إنما أُتي من هذه الجهة، بسبب عدم معرفته بعلم الجرح والتعديل، وأنه يسلم بما قال الحافظ في «التقريب»، ويكتفي به ولا يبحث بعد ذلك.

وكمثال علىٰ هذا، أبو إسحاق السبيعي: هناك من يُضعِّفه، ويُضعِّف الحديث بسببه، وذلك بأن يقول -أيضًا- هو ثقة اختلط، وهو مدلس، فإذا وجده في إسنادٍ وقد عنعن ردّ حديثه، ولا شك أنَّ هذا الصنيع ليس بصحيح، وأبو إسحاق من الثقات الحفاظ، واختلاطه من القسم الذي لا يؤثر، وكذلك تدليسه ليس من القسم المؤثر، بل هو قليل.

الفصل الثامن:
إذا كان أحد الرواة أوثق من الآخر وأضبط وأحفظ

فهذا الأمر فيه كما يلي:

إما أن يكون لا بد من الترجيح بينهما، وكلاهما في درجة واحدة، أو متقاربان من حيث الجلالة والاتفاق والحفظ، فهنا يُقدم من عنده زيادة علم.

مثلًا: لو نظرنا في أصحاب أبي إسحاق السبيعي؛

فمن أصحابه شعبة، والثوري، وإسرائيل وهو حفيده، وزائدة بن قدامة، وزُهير بن معاوية، وغيرهم.

وشعبة والثوري من أثبت هؤلاء في أبي إسحاق، ثم يأتِ بعدهما إسرائيل ويُنافسه زهير بن معاوية، وإن كان إسرائيل يُرجح عليه في أبي إسحاق.

فلو خالف -مثلًا- زائد بن قدامة: إسرائيل، أو سفيان الثوري أو شعبة، فلا شك أن إسرائيل والثوري وشعبة يُقدَّمون علىٰ زائد بن قدامة،

وإذا اختلف شعبة والثوري في أبي إسحاق، وليس هناك دليل صريح يُبين خطأ أحدهما علىٰ الآخرة، فهنا من معه زيادة علم هو المقدَّم؛ لأنه حَفِظَ مالم يحفظ صاحبه.

وإذا لم نستطع الترجيح بينهما؛ فهنا نَصيرُ إلىٰ القول بحفظ كِلا الخبرين، إذا خلا من العلة والنكارة.

ومثال آخر: في زيادة الإمام مالك في حديث نافع، عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَىٰ كُلِّ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ مِنَ المُسْلِمِينَ»، فزاد الإمام مالك: «من المسلمين»[1]، فقيّدها بأهل الإسلام، وهي زيادته مقبولة؛ لأن الإمام مالك غاية في الحفظ والإتقان، وقد توبع عليها.

ومثال آخر: في زيادة محمد بن عوف الحمصي في حديث علي بن عياش، عن شُعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي » خرجه البيهقي في «الدعوات الكبير»(٤٩).

فزاد محمد بن عوفٍ: «إنك لا تخلف الميعاد».

وخالفه أحمد (١٤٨١٧)، (د٥٢٩)، والبخاري (٦١٤)، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي والعباس بن الوليد ومحمد بن أبي الحسين (ق٧٢٢)، ومحمد بن سهل بن عَسْكَرٍ، وإبراهيم بن يعقوب، (ت٢١١)، وعمرو بن منصور (س٦٨٠)، وموسىٰ بن سهل (خز٤٢٠)، وغيرهم كلهم عن علي بن عَيَّاشٍ، به.

ولم يذكروا في حديثهم: «إنك لا تخلف الميعاد»، فدل علىٰ تفرد محمد بن عوفٍ بها وشذوذها.

وعليه؛ فلا بد من معرفة الترجيح بين الحافظ والأحفظ، والمتقن والأتقن،

---

(١) البخاري (١٥٠٤)، ومسلم (٩٨٤).

ومتىٰ الموافقة بينهما تكون؟، ومتىٰ يُرجَّح أحدهما علىٰ الآخر؟، ومتىٰ يُحكمُ علىٰ الرُّوايةِ بالصحةِ والأخرىٰ بالشذوذِ؟، وهكذا.

إلا بعد فهم هذا الباب جيدا ودراسته والإلمام به.

الفصل التاسع:
في بيانِ أهمية معرفة الرواة المشاهير

وهو على قسمين:

القسم الأول: **فيما يتعلق بالرواة المشاهير وأصحابهم.**

والقسم الثاني: **فيما يتعلق بالرواة الثقات الذين ضعفوا في حديثهم.**

وفائدة القسم الأول عظيمة، وذلك ينبغي لطالب العلم في الحديث أنه يبدأ بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وخاصة السبعة المكثرين من الرواية وهم:

أولهم: **أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روى (٥٣٧٤) حديثًا، اتفق الشيخان على (٣٢٦) وانفرد البخاريّ (٩٣) ومسلم (٩٨).**

وثانيهم: **عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا روى (٢٦٣٠) اتفق الشيخان على (١٧٠) وانفرد البخاريّ (٨١) ومسلم (٣١).**

وثالهم: **أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، روى (٢٢٨٦)، اتفق الشيخان على (١٦٨) وللبخاريّ (٨٣) ولمسلم (٧١).**

ورابعهم: **عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فروت (٢٢١٠) واتفق الشيخان على (١٧٤) وللبخاريّ (٥٤) ولمسلم (٦٨).**

وخامسهم: **عبد الله بن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فروى (١٦٩٦)، واتفق الشيخان على (٧٥) وللبخاري (٢٨) ولمسلم (٤٩).**

وسادسهم: جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فروىٰ (١٥٤٠) واتفق الشيخان علىٰ (٥٨) وللبخاريّ (٢٦) ولمسلم (١٢٦).

وسابعهم: أبو سعيد الخُدريّ، فروىٰ (١١٧٠) واتفق الشيخان علىٰ (٤٣) وللبخاريّ (٢٦) ولمسلم (٥٢).

ثم أصحاب المئين وهم كثر وعلىٰ رأسهم: عبد الله بن مسعود وبلغت مروياته (٨٤٨) حديثًا، ثم عبد الله بن عمرو بن العاص وبلغت مروياته (٧٠٠) حديثا، ثم علي بن أبي طالب وبلغت مروياته (٥٣٧) حديثًا، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وهؤلاء العشرة أكثر الصحابة رواية للحديث.

ولأبي محمد ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة في أسماء الصحابة الذين رووا الحديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما لكل واحد منهم من الحديث. ومنه أخذت ما تقدم. وقد أخذ ذلك من مسند بقي بن مخلد.

فلا بد من معرفتهم، ومعرفة أصحابهم؛ لأنَّ الحديث له طرق مسلوكة، والصحابي له أصحاب كُثر يروون عنه، فينبغي معرفة هؤلاء الأصحاب، ومن هو أثبت الناس فيه -مثلًا- في أبي هُريرة، ومن هو المكثر عنه، ومن هو المقل، حتىٰ يعرف طالب الحديث «الحديث الصحيح» من «الحديث الضعيف»، ويعرف» المحفوظ» من «الشاذ»، و»المعروف» من «المنكر». ثم يعرف -أيضًا- أصحاب هؤلاء الأصحاب.

فمثلًا: أبو هريرة -كما تقدم- قد روىٰ عنه جماعة لا يُحصون ولكن هنالك طائفة منهم لا زموه وأكثروا عنه، وعلىٰ رأسهم: أبو صالح ذكوان السَّمَّان، ومحمد بن سيرين، والأعرج عبدالرحمن بن هُرمز، وسعيد بن

المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وهمام بن منبه، وغيرهم ممن يروىٰ عن أبي هريرة.

وأغلب حديث أبي هريرة إنما يدور علىٰ هؤلاء، ونجد الواحد منهم روىٰ عنه الكثير، ثم بعد ذلك أيضًا لهؤلاء الأصحاب تلامذة.

فمثلًا: أبو صالح ذكوان السَّمَّان له تلامذة، ومن هؤلاء التلاميذ: الأعمش، وقد روىٰ عنه أكثر من ألف حديث، وكذلك أيضًا: ابنه سُهيل بن أبي صالح، وقد أكثر أيضًا عن أبيه.

وعندنا: محمد بن سيرين، وله تلامذة وأصحاب، منهم: أيوب، وهشام بن حسَّان، وهكذا.

وكذا: عطاء بن أبي رباح، له تلامذة وأصحاب، منهم: ابن جريج، فقد أكثر عن عطاء بن أبي رباح.

وأيضا: الأعرج عبدالرحمن بن هُرمز، نجد أن أبا الزِّناد عبدالله بن ذكوان قد أكثر عنه، وهكذا.

فهذه هي الطريقة المثلىٰ في معرفة الأسانيد التي تدور عليها الأحاديث الصحيحة، وفي الحقيقة أن علم الصناعة الحديثية، والجرح والتعديل، والشذوذ، والعلة، إنما هي مَبْنِية علىٰ أمور، منها هذا الأمر المهم،

وعلىٰ طالب العلم أن يبدأ بمعرفة السلاسل المعروفة والطرق المسلوكة، والذين دارت عليهم مئات وآلاف الأحاديث.

وأما أن يبدأ من شيوخ أصحاب الكتب الستة والمسند، - مثلًا- من شيوخ البخاري، أو شيوخ الإمام أحمد، وشيوخ أبي داود، أو فوق هؤلاء،

أو من شيوخ الطبراني، أو شيوخ الدارقطني، أو البيهقي، فهذه الطريقة سوف تشتته في معرفة الرجال وضبطهم.

والصحيح: إنما يبدأ بمشاهير الصحابة، ثم بمعرفة مشاهير أصحابهم، ثم بمشاهير تلامذة التلاميذ، ومعرفة أصحابهم، وهكذا، فهؤلاء هم الذين تدور عليهم الأحاديث.

فإذا أتقن هؤلاء، يكون قد أحاط بمجموعة كبيرة من الحديث، ومعرفة الأحاديث الصحيحة من الأحاديث المردودة، والأحاديث المحفوظة من الأحاديث السقيمة، ومعرفة السلاسل المشهورة من المردودة.

والرواة على قسمين:

الأول: مُكثِرٌ من الرواية.

والثاني: متوسط في الرواية.

والثالث: مُقلٌ من الرواية.

والرابع: من ليس له رواية.

وهذا يشمل الصحابة، ويشمل من أتىٰ من بعد الصحابة، وكما تقدم أنَّ الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ منهم المُكثر، ومنهم المُقِل ومنهم من ليس له رواية، فهناك كثير من الصحابة ليس لهم رواية.

وكذا كبار التابعين ومن تبعهم، وهلُمَّ جرًّا؛ فمنهم المكثر، ومنهم المقل، وهكذا في كل طبقة، فيها المكثر والمقل، فالمكثر يَنبغي العِناية به ومعرفة أصحابه ودراسة حديثه، وبهذا نكون قد أحطنا بمجموعة كبيرة من الأحاديث والطرق، وكثيرًا ما يدور علم العلل علىٰ هذا الباب، وبضدها تعرف الأشياء.

الفصل العاشر:

في بيان الأصحاب الذين دارت عليهم الأسانيد

* أولا: الْمُكْثِرُونَ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وهم ستة:

١- أبو صالح ذكوان السمان: وأكثر من روىٰ عنه: الأعمش، وسهيل بن أبي صالح.

٢- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: وأكثر من روىٰ عنه: الزهري، ويحيىٰ بن أبي كثير، ومحمد بن عمرو بن علقمة.

٣- الأعرج عبد الرحمن بن هرمز: وأكثر من روىٰ عنه: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان المدني.

٤- سعيد بن المسيب: وأكثر من روىٰ عنه: الزهري.

٥- سعيد المقبري: وأكثر من روىٰ عنه: عبيد الله بن عمر، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، والليث بن سعد، ومحمد بن عجلان.

٦- همام بن منبه: وأكثر من روىٰ عنه: معمر بن راشد - وقد روىٰ عن همام صحيفته كاملة، وشاركه وهب بن منبه في رواية حديث واحدٍ فرواه عن أخيه همام عن أبي هريرة ... قال البخاري: تابعه معمر، عن همام (خ١١٣).

فهذه السلاسل في كل واحدة منها، فيها مئات الأحاديث عن أبي هريرة.

*** ثانيا: الْمُكْثِرُونَ عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وأكثر من روىٰ عنه، ثلاثة:**

١ - نافع مولىٰ ابن عمر : وأكثر من روىٰ عنه: عبيدالله بن عمر ومالك بن أنس وأيوب السختياني وموسىٰ بن عقبة والليث بن سعد.

٢- سالم بن عبد الله بن عمر: وأكثر من روىٰ عنه: الزهري وموسىٰ بن عقبة.

٣- عبد الله بن دينار مولىٰ ابن عمر : وأكثر من روىٰ عنه: مالك، وإسماعيل بن جعفر، والثوري، وشعبة، وسليمان بن بلال.

فهذه السلاسل في كل واحدة منها، فيها مئات الأحاديث عن ابن عمر.

*** ثالثا: الْمُكْثِرُونَ عن أنس بن مالك وأكثر من روى عنه أربعة:**

١ - قتادة بن دعامة السدوسي: وأكثر من روىٰ عنه: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة، وهمام.

٢- ثابت البُناني: وأكثر من روىٰ عنه: حماد بن سلمة وحماد بن زيد وسليمان بن المغيرة القيسي.

٣- حميد الطويل: وأكثر من روىٰ عنه: إسماعيل بن جعفر، وحماد بن سلمة وخالد بن الحارث الهجيمي.

٤- الزهري: وأما أصحاب الزهري مشهورون وأكثر من روىٰ عنه: مالك وابن عُيينة، ومعمر، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس الأيلي، وعُقيل، ومحمد بن الوليد الزُّبَيدي، وغيرهم.

فهذه السلاسل في كل واحدة منها، فيها مئات الأحاديث عن أنسٍ.

* رابعا: الْمُكْثِرُونَ عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا؛ وأكثر من روىٰ عنه أربعة:

١- عروة بن الزبير بن العوام: وأكثر من روىٰ عنه: ابنه هشام بن عروة، والزهري.

٢- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: ومن أكثر من روىٰ عنه : ابنه عبد الرحمن بن القاسم بن محمد.

٣- والأسود بن يزيد النخعي: ومن أكثر من روىٰ عنه: إبراهيم النخعي.

٤- عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية: ومن المشهورين الذين رووا عنها: الزهري ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

فهذه السلاسل في كل واحدة منها، فيها مئات الأحاديث عن عائشة.

* خامسا: الْمُكْثِرُونَ عن عبد الله بن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وأكثر من روىٰ عنه أربعة:

١- عكرمة مولىٰ ابن عباس: وأكثر من روىٰ عنه: يزيد النحوي، وقتادة، وخالد الحذاء، وأيوب.

٢- عطاء بن أبي رباح: وأكثر من روىٰ عنه: ابن جُريج.

٣- طاوس بن كَيسان: وأكثر من روىٰ عنه: ابنه عبد الله بن طاوس.

٤- سعيد بن جُبير: وأكثر من روىٰ عنه: حبيب بن أبي ثابت، وجعفر بن أبي وحشية.

فهذه السلاسل في كل واحدة منها، فيها مئات الأحاديث عن ابن عباس.

* سادسا: الْمُكْثِرُونَ عن جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وأكثر من روىٰ عنه، أربعة:

١- أبو الزبير محمد بن تدرس: وأكثر من روىٰ عنه: معقل بن عبيد الله، وهشام الدستوائي، والليث بن سعد، وسفيان الثوري، وابن جُريج، وزهير بن معاوية.

٢- عمرو بن دينار: وأكثر من روىٰ عنه: سفيان بن عيينة، وابن جُريج.

٣- أبو سفيان طلحة بن نافع: وأكثر من روىٰ عنه: الأعمش.

٤- محمد بن علي الباقر: وأكثر من روىٰ عنه: ابنه جعفر بن محمد الصادق.

فهذه السلاسل في كل واحدة منها، فيها مئات الأحاديث عن جابر.

* سابعا: الْمُكْثِرُونَ عن أبي سعيد الخُدريّ، وأكثر من روى عنه ثلاثة:

١- أبو نضرة المنذر بن مالك: وأكثر من روىٰ عنه: سعيد الجُريري.

٢- عطاء بن يسار: وأكثر من روىٰ عنه: زيد بن أسلم.

٣- أبو صالح السمان: وأكثر من روىٰ عنه: الأعمش، وسهيل ابن أبي صالح.

فهذه السلاسل في كل واحدة منها، فيها مئات الأحاديث عن أبي سعيد الخدري.

* ثامنا: الْمُكْثِرُونَ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأكثر من روىٰ عنه:

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص: وأكثر من روىٰ عنه: ابنه عمرو بن شعيب.

وقد روىٰ عن عبد الله بن عمرو أيضا: أبو سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، والسائب بن مالك، ومجاهد بن جبر، ومسروق بن الأجدع، والشعبي، وغيرهم.

وسلسلة، عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، فيها مئات الأحاديث.

* تاسعا: الْمُكْثِرُونَ عن عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأكثر من روىٰ عنه، أربعة:

١- أبو وائل شقيق بن سلمة: وأكثر من روىٰ عنه: منصور بن المعتمر والأعمش.

٢- زر بن حبيش: وأكثر من روىٰ عنه: عاصم بن أبي النجود.

٣- علقمة بن قيس النخعي: وأكثر من روىٰ عنه: إبراهيم النخعي.

٤- أبو الأحوص عوف بن مالك: وأكثر من روىٰ عنه: أبو إسحاق السبيعي.

* عاشرا: الْمُكْثِرُونَ عن علي بن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأكثر من روىٰ عنه، ثلاثة:

١- عَبيدة بن عمرو السلماني: وأكثر من روىٰ عنه: إبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين.

٢- زر بن حُبيشٍ: وأكثر من روىٰ عنه: عاصم بن أبي النجود، وعبدة بن أبي لُبابة، وعدي بن ثابت.

٣- عاصم بن ضمرة: وأكثر من روىٰ عنه: أبو إسحاق السبيعي، وحبيب بن أبي ثابتٍ.

٤- عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ: وأكثر من روىٰ عنه: الحكم بن عُتيبة، ومجاهد وغيرهما.

وكذا ينبغي العناية بحديثِ بقية الصحابة كـ: بأبي موسىٰ الأشعري، والبراء بن عازبٍ، وبُريدة بن الحُصيب، وعمران بن حُصين، وسُمرة بن جندب، وأمهات المؤمنين.

وإنما ذكرنا العشرة وبعض أصحابهم لكثرة ذكرهم في الأحاديث والأسانيد، فمن أحاط بهم علما سَهل عليه معرفة البقية.

الفصل الحادي عشر:
في بيانِ أهمية معرفة مراتب الرواة وطبقاتهم

ومن أهم القواعد، معرفة مراتب الرواة وطبقاتهم ومن الذي يُقدَّمُ في الراوي، ومن الذي يُؤَخر، وفائدة هذه الطبقات الرجوع إليها عند حدوث الاختلاف بين أصحاب الراوي، فينظر إلىٰ المخالف في أي طبقةٍ؛ فإذا كان المخالف من الطبقة الخامسة، وأصحاب الطبقة الأولىٰ أو الثانية رووا علىٰ خلافه، فالقول قول أصحاب الطبقة الأولىٰ والثانية.

مسألة: وإذا وقع الاختلاف في الطبقة الأولىٰ، فماذا نصنع؟

ومثال ذلك: إذا اختلف سالم بن عبد الله ونافع في حديثٍ، وهما في الطبقة الأولىٰ من أصحاب ابن عمر؛ فماذا نصنع؟

الجواب: أما سالم ونافع قد اتفقا في أحاديث كثيرة، واختلفا في أحاديثٍ قليلةٍ،

والأحاديث التي اختلفا فيها؛ قد انقسم أهل العلم فيهما إلىٰ ثلاثة أقسام:

١- قسمٌ رجّح سالم. وقال: «سالم أفقه من نافع»، وهو ابن لعبدالله بن عمر، وأجلّ، فيُقدّم.

٢- وقسمٌ رجَّح نافع، وقدَّمهُ، وقال: «لأنَّ نافع مُكثر جدًّا عن عبدالله بن عمر، وهو قد روىٰ أكثر من سالم بكثير»، فيقدّم نافع، وهذا ما مال إليه الإمام أحمد.

٣- وقسمٌ قال: من أتىٰ بزيادةِ عِلمٍ هو المقدَّم -وهذا أيضًا- أحد أقوال للإمام أحمد، ويحيىٰ بن معين.

قلتُ: وهو الأرجح، وذلك كما يلي:

أولا: لأنَّ كُلًّا من سالم ونافع أئمة أجلاء فُضلاء، ففي هذه الحالة من عنده زيادة علم هو المقدّم.

ولكن لو كان أحدهما أوثق من الآخر وأضبط وأحفظ؛ فهنا يُقدَّمُ الأوثق والأضبط والأحفظ.

وقد ذكر ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ عن الإمام أحمد، أن نافعا وقف حديث: «فيما سقت السماء العُشْر».

ورواه الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن الرسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فيما سقت السماء العشر» (خ١٤٨٣)

وجاء عن نافعٍ عن ابن عمر، عن أبيه عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ «قوله».

فنجد أن هناك اختلافًا، ففي رواية نافع أنَّ هذا من كلام عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقد قلنا أن سالمًا ونافعًا في درجةٍ واحدةٍ، وأنَّ من كان معه زيادة علم فهو المقدَّم، ولا شك أن من معه زيادة علم هنا هو سالم؛ لأنه قال: «عن ابن عمر، عن الرسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وطريق نافع -أيضًا- لا نضعفه، فنقول لا يُستبعد أنَّ عبدالله بن عمر قد حمل هذا عن الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وأيضًا حمل هذا عن والده عمر بن الخطاب، وعمر -أيضًا- أخذ هذا عن رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ عمر لا يُمكن أن يقول: أن زكاة هذا الشيء كذا وكذا بدون توقيت من رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

فإذًا لا يُوجد أي اختلاف بين رواية سالم ونافع، فإن رواية سالم هي المقدَّمة؛ لأنَّ معه زيادة علم، وكذا رواية نافع -أيضًا- ليس فيها خطأ؛ لأن نافعًا غاية في الجلالة، ولا عندنا دليل لتضعيف حديثه، وقال الخليل[1]: «أن نافعا لا يعرف أنه أخطأ».

وكذلك أيضًا حديث « **وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ**» أيضا رفعه سالم وأوقفه نافع [2]، وقدم فيه سالم علىٰ نافع؛ لأنَّ معه زيادة علم، وهي حفظ هذه الزيادة المرفوعة.

ومثال آخر: أصحاب نافع علىٰ ثلاث طِباقٍ

علىٰ سبيل الاختصار:

الطبقة الأولىٰ: عبيد الله بن عمر، ومالك، وأيوب.

الطبقة الثانية: عبدالله بن عون، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

الطبقة الثالثة: ابن جريح، وموسىٰ بن عقبة، وإسماعيل بن أمية، وأيوب بن موسىٰ، والليث بن سعد.

فإذا خالفت الطبقة الثالثة الطبقة الأولىٰ تُقدَّم الطبقة الأولىٰ، وتكون الطبقة الثالثة روايتها مرجوحة.

وهذا من حيث العموم، ولكن ربما تقدم طبقة متأخرة علىٰ متقدمة لأجل قرينة احتفت بها، وهذا يحصل أحيانا.

---

(١) «الإرشاد إلىٰ معرفة علماء الحديث» برقم (٣٠).

(٢) البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣).

وهكذا الأمر يَنطبق علىٰ كل راوٍ يَنقسم أصحابه إلىٰ طبقاتٍ كـ: الزهري، وعمرو بن دينارٍ، وقتادة وأبي إسحاق، والأعمش، وشعبة، والثوري، ومالك، إلخ.

الفصل الثاني عشر:
في بيان أقسام الرواة في الثقة والضبط

إن الرواة فيما يتعلق بالثقة والضبط يَنقسمون إلىٰ أربعة أقسام:

القسم الأول: أن يكون هؤلاء الرواة من الثقات ومن أهل الحفظ والتثبت والضبط والإتقان؛

مثل: قتادة، والزهري، وأيوب، وعبد الله بن عون، وأبو إسحاق السبعي، والأعمش، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومسعر بن كِدام، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، والقطان وابن مهدي، ووكيع، وغيرهم ممن اشتهروا بالثقة والضبط والإتقان.

وإن كان هناك مسٌّ بعضهم شيءٍ من التغير مثل أبي إسحاق، وابن عيينة أصيب بتغير خفيف.

وحكم هذا القسم: صحة حديثهم بالاتفاق، إلا إذا تبين خطأ الثقة في حديثٍ؛ لأَنَّهُ ليس من حدِّ الثقة أن لا يُخطيء.

القسم الثاني: الرواة الذين ضُعِّفوا؛ وهؤلاء يتفاوتون من حيث هذا الضعف، فهناك من يُكتب حديثه ويتقوىٰ بغيره، كـ: ابن لهيعة، وشريك القاضي، ونحوهما.

وهناك من لا يكتب حديثه، ولا يتقوىٰ بغيره لشدة ضعفه، كـ: أبي المهزم ويزيد الرقاشي، ونحوهما.

القسم الثالث: الرواة الذين وُثِّقوا في بعض حديثهم، أو صحح بعضه حديثهم ، والبعض الآخر ليس بصحيح، وهذا القسم مهم جدًّا؛ لأن هناك من يعامل هؤلاء معاملة الثقات الأثبات في جميع الحالات، وهذا خطأ.

وهناك من يعاملهم معاملة الضعفاء، فيخطئ في حكمه كذلك، وإنما الصحيح أن يعامل حديثهم بالتفصيل؛ فهذا الضعف إما أن يكون ناشئ ممن تقدم في السن وكبر في العمر، فتغير حديثهم، وهم على مَرْتَبَتِين:

المرتبة الأولى: أن يكون قد تغيّرَ تغيرٌ كبيرًا وأصبحوا لا يضبطون، وحكم النقاد بردِ حديثهم الأخير؛ مثل: سعيد بن أبي عروبة، فحديثه القديم صحيح وحديثه بعد ١٤٥هـ تغير، فيوقف فيه ويُنظر فيه.

وكذا: المسعودي عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي، وغيرهما، فحديثهم القديم أقوى من حديثهم الأخير.

والمرتبة الثانية: أن يكون هذا التغير قليلًا وليس بالكبير، مثل: أبي إسحاق السبيعي عمرو بن عبدالله، وصفه بعض الأئمة بالاختلاط، ولكن هذا الاختلاط ليس بالكثير، وحديثه صحيح، ولكن وقع في بعض الأوهام القليلة بعدما تقدمت به السن،

فهذا القسم يعامل معاملة غير القسم الأول، وكذا: سفيان بن عيينة، تغير يَسرا في آخر عُمره ولم يُؤثر عليه.

وإما يكونوا ممن أضر وأصبح حديثه القديم أقوى من الأخير، كـ: يزيد بن هارون، وعبدالرزاق الصنعاني، ونحوهما.

وإما أن يكون السبب أن هؤلاء الرواة إذا حدَّثوا في مكان ضَبِطُوا حديثهم،

وإذا حدَّثوا في ماكن آخر لم يضبطوا حديثهم، وإما أن يكون السبب في ذلك أنهم عندما حدثوا في بلدهم وكانت كتبهم موجودة ويراجعون كتبهم فأصبح حديثهم مستقيما، كـ: معمر بن راشد البصري، فيما حدث به في اليمن فحديثه صحيح مستقيم، وعندما جاء إلىٰ البصرة وكان علىٰ سفر وفي عجلٍ ويريد الرواة أن يسمعوا حديثه بسرعةٍ، لخشيتهم أن يَذهبَ ولا يرونه ويفوتهم السماع، فيحدثهم بحديثه حفظا، وربما أكثر من التحديث؛

فأدىٰ هذا التعجل والإسراع إلىٰ وقوعه في الوهم والخطأ في حديثه في البصرة.

وكذا هشام بن عورة، أُثني علىٰ حديثه في المدينة، وتُكلم في حديثه بالعراق، وأيضا: جرير بن حازم تُكلم في روايته عن قتادة، وتُكلم في رواية أهل مصر عن جرير بن حازم،

وكذلك أيضًا الحافظ أبو بكر البزار تُكلم في رواية أهل مصر عنه، وذلك: عندما حدث بمصر حدثهم من حفظه ولم تكن كتبه معه، فكان يحدث من كتب الناس، ليراجع حديثه، وإن كان هو من الحافظ ويعرف حديثه، ولكن وقع في بعض الأوهام والأخطاء، كما نص علىٰ ذلك الدارقطني، ومثل هذا كثير، فمثل هؤلاء الرواة ينبغي أن يُعرَفوا، ويُعامل حديثهم بالتفصيل السابق.

أو يكون الراوي ممن وُصف بالتدليس، كـ: أبي إسحاق، وقتادة، والاعمش، وأبي الزبير المكي، وغيرهم.

فهذا القسم من أهم الأقسام التي يَنبغي العناية به والانتباه إليه، والنظر في حال الراوي، وأقسام حديثه.

القسم الرابع: أن يكون هؤلاء الرواة ضبطوا حديث بعض شيوخهم دون البعض الآخر، وذلك أنهم سمعوا من أناسٍ في بدايةِ عُمُرهم ومقتبل سِنّهم، مثل: إسماعيل بن عياش الشامي، ضبط حديث أهل بلده من أهل الشام، وسمع منهم قديمًا، ومن المعلوم أن الغالب على الإنسان أنه إذا سمع الشيء قديمًا فإنه يرسخ ويبقى في ذِهنه، والذي سمع أخيرًا قد ينساه، فإسماعيل بن عياش سمع من أهل بلده قديمًا فضبط، وسمع بعد ذلك من أهل الحجاز وأهل العراق؛ ولم يضبط عنهم، فأصبح حديثه عن هؤلاء ضعيف، بينما حديثه عن الشاميين صحيح، وهو نص عليه أحمد وابن معين والبخاري وأبو زُرعةَ.

ومثال ذلك: روى إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر حديث: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئًا من القرآن»[1]، وهذا مما أُنكر على إسماعيل بن عياش، وهو من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، وموسى بن عقبة حجازي.

وعكسه: بقية بن الوليد الحمصي؛ فإنه يُقبل حديثه عن غير أهل بلده بشروط:

أولا: كأن يُصرِّح بالتحديث في شيخه وشيخ شيخه أيضًا؛ لأنه يُدلس تدليس الإسناد وتدليس التسوية.

ثانيا: إذا كان الراوي عنه من الحفاظ الثقات فإنه سيكون حديثه أقوى؛

(١) أخرجه الترمذي (١٣١)، وابن ماجه (٥٩٥)، والدارقطني (١/ ١١٧)، والبيهقي (١/ ٨٩)، وغيرهم من طريق إسماعيل به، وقال أحمد: «هذا باطل»، وقال أبو حاتم: «هذا خطأ، إنما هو عن ابن عمر قوله». «العلل» (١/ ٤٩)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٩٠). وقد توبع إسماعيل لكن الحديث لا يصح.

لأنَّ أهل بلده -أهل الشام- لم ينتبهوا إلىٰ مسألة صياغة التحمل، فهو قد يقول: أن فلانًا قال كذا، فهم قد يقولون أن بقية قال: حدثنا فلان وهو لم يُصرِّح بالتحديث، وقد نص علىٰ هذا أبو حاتم الرازي.

* مسألة: في المختلطين التي في المرتبة الأولىٰ: في القسم الثالث:

أن يكون ما حدثوا به قبل الاختلاط هو من صحيح حديثِهم، وأما ما حدَّثُوا به بعد الاختلاط فهذا مما يُكتَبُ ويُنظر فيه، فإن وُجِدَ ما يَشْهدُ له قُبِلَ منه، وإن لم يوجد ما يَشْهدُ له فهنا يُرد ولا يُقبَلُ، وإذا كان الراوي عنهم من الأئمة الكبار الذين يَعْرِفُونَ صحيح حديثهم من سقيمه؛ ففي رواية هؤلاء عنهم تكون روايتهم مقبولة، وتُعد رواية هؤلاء الرواة عنهم، أحد القرائن المرجِّحة في قَبُولِ حديثِهم عند توفر بَقيةِ القرائن، ومثال ذلك: عبدالله بن صالح المصري، كاتب الليث،

قال ابن حبان: « وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جارٍ له رجل سوءٍ» ثم قال ابن حبان: وسمعتُ ابن خزيمة، يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث علىٰ شيخ عبدالله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره » انتهىٰ [(١)].

فأصبح في أحاديثه أحاديث ليست منها، وهذه الأحاديث يعرفها الحفاظ الكبار أنها ليست من أحاديثه مثل: البخاري، وأبو حاتم، وأبو زُرعة، وأمثال

(١) ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١٠/ ٥٣٤).

هؤلاء، وقد نصّ ابن حجر علىٰ ذلك، وقد قال محمد بن إسماعيل البخاري في مواضع متعددة من «العلل الكبير»[1] للترمذي: «كل راوٍ لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه»، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا ما يعرف حديثه الشخص من سقيمه، ولذلك عندما أتىٰ إلىٰ إسماعيل بن أبي أويس قال: «أخرج لي كتابك، فعندما أخرج له كتابه انتقىٰ من حديثه ما كان صحيحًا، حتىٰ أن إسماعيل -بعد ذلك- قال للبخاري: «علِّم لي علىٰ هذه الأحاديث» فعلَّمَ له البخاري عليها، فأخذ لا يحدث إلا بها،

وكذا قبله: وكيع بن الجراح الرؤاسي، قال: «كنا ندخل علىٰ سعيد بن أبي عروبة، يعني بعد الاختلاط فيحدثنا، فما كان من حديثه كتبناه، وما لم يكن من حديثه أسقطناه».

وأما منهج بعض من تأخر فهم يعاملون المختلطين معاملة واحدة، وهذا خطأ، فالمختلطين ليسوا علىٰ درجة واحدة كما تقدم.

(١) ينظر: «العلل الكبير» برقم (٢٤).

الباب الثاني

واشتمل علىٰ ثلاثة عَشَرَ قاعدة في الجرح والتعديل

إنَّ علمَ الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث، فلا يمكن لأي شخص أنْ يَتكلمَ في الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا إلا بعد أنْ يَفهمَ هذا العلم، وذلك بِفَهمِ قواعد مُستنبطة في علم الجرح والتعديل، سُطرت بعدَ سَبرٍ لمنهج الأئمة النقاد وتصرفاتِهم في مصنفاتهم وتعاملهم مع الرواة وكيفية دراسة حديثهم، لتكون تبصرة للمبتدي وتذكرة للمنتهي، وإليك أربعة عشر قاعدة.



القاعدة الأولى:
معرفة مكانة النُّقَّاد في هذا الفن

وتأتي أهمية هذه القاعدة من جهة أنَّ هؤلاء النُّقَّاد بمثابة الأدلة، كما هو في الأحكام مثلًا.

فإن مدار الكلام في الرواة جرحًا وتعديلًا علىٰ كلام هؤلاء النُّقَّاد.

وهؤلاء النُّقَّاد ليسوا علىٰ طريقة واحدة في النقد، فمنهم المُتشدِّد، ومنهم المتساهل، ومنهم المُعْتَدل.

ونَستطيعُ أيضا: أنَّ نُقسم النُّقاد إلىٰ ثلاثةِ طِباق:

الطبقة الأولىٰ: الذين يدور عليهم علم الجرح والتعديل.

والطبقة الثانية: الذين لهم مشاركة في الجرح والتعديل، ولكنهم دون الطبقة الأولىٰ.

والطبقة الثالثة: هم الذين لهم بعض الكلام في علم الجرح والتعديل، وليسوا مُتصدِّين لهذا الفن.

أما الطبقة الأولىٰ كـ: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيىٰ بن معين وأحمد ابن حنبل، وعلي ابن المديني، وأبي حفص الفلاس، وغيرهم.

وأما الطبقة الثانية كـ: البخاري، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، ومسلم بن الحجاج، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة.

والطبقة الثالثة كـ: ابن حبان، وابن عدي، والعقيلي، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم.

فمثلًا: عندما يختلف قول علي ابن المديني مع الحاكم في راوٍ ما؛ سواء كان هذا الاختلاف في التوثيق أو في التضعيف، فلا شك أنه لا يُلتَفت إلىٰ قول الحاكم، ولا يعارض به قول ابن المديني؛ لأنه أعلم وأمكن بهذا الفن.

وأيضًا قول الإمام أحمد مع أبي الفتح الأزدي[1]، فلا شك أنه لا يُلتفت إلىٰ قول الأزدي ولا يعارض به قول الإمام أحمد.

فعندما توجد أقوال لمن في الطبقة الأولىٰ وأقوال لمن في الطبقة الثانية؛ فالأصل أنَّ الطبقة الأولىٰ هي المقدمة؛ لأنهم أمكن وأعلم وأقعد بهذا الفن.

وعندما توجد أقوال لمن في الطبقة الثانية وأقوال لمن في الطبقة الثالثة؛ فلا شك أنَّ الأصل تقديم الطبقة الثانية.

وأيضًا الطبقة الأولىٰ علىٰ درجات؛ فيحيىٰ بن معين يقدم علىٰ أبي حفص الفلاس، وكذلك الطبقة الثانية فأبو زرعة ليس كالحاكم، وابن حبان قوله مُقدّم علىٰ الحاكم، والترمذي قوله مقدم علىٰ ابن حبان.

والمقصود أن الإنسان كلما كان أعلم بهذا الفن كلما كان قوله مقدم.

---

(١) وهو أبو الفتح الأزدي، محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي (ت٣٧٤هـ)، صاحب كتاب «الضعفاء» مجلد كبير. قال الذهبي: «وعليه في كتابه في «الضعفاء» مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم» اهـ «السير» (١٦/ ٣٤٧).

القاعدة الثانية:

معرفة المتشدد، والمعتدل، والمتساهل من النقاد

ولا شكَّ أنَّ قول المعتدل في الأصل هو المقدّم علىٰ قول المتشدد والمتساهل.

والنقاد والحفاظ ليسوا علىٰ درجة واحدة، وهذه القاعدة كثيرًا ما ترجع الخلافات إليها.

فالمتشدد كـ: شعبة بن الحجاج، ويحيىٰ بن سعيد القطان، ويحيىٰ بن معين، وأحمد ابن حَنبل، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، والنسائي، والعقيلي، وأبو الفتح الأزدي، وأبو أحمد الحاكم، وغيرهم.

والمتساهل كـ: أحمد بن صالح المصري (١)، وأحمد بن عبد الله العجلي، وابن حبان وأبو حفص ابن شاهين، ، وأبي عبد الله الحاكم وغيرهم.

والمعتدل كـ: عبد الرحمن بن مهدي، وعلي ابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، ويعقوب بن شيبة، وابن عَدي، والدارقطني، وغيرهم.

فمثلًا: أبو حاتم الرازي متشدد، فتجده كثيرًا ما يتكلم في بعض الرواة ويخالف في قوله جماهير الحفاظ ممن وثّق هذا الراوي، كقول أبي حاتم:

---

(١) يُنظر: «كتاب كيف تكون محدثا» طبعة دار التوحيد (٢ / ٢٣٩- ٢٦٣) - الفصل الحادي عشر في بيان منهج أحمد بن صالح المصري في الجرح والتعديل - في ٢٤ صفحة.

عن الشافعي: «صدوق»[1]، وقال عن مسلم: «صدوق»[2]، ولم يرفعهما إلىٰ حدِّ: ثقة.

حتىٰ قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما قول أبي حاتم يُكتب حديثه ولا يُحتج به، فأبو حاتم يقول هذا في كثير من رجال «الصحيحين»، وذلك أنَّ شرطه في التعديل صعب...»[3].

ومن صور التساهل: عندما نأخذ -مثلًا- في ترجمة عبدالله بن لهيعة؛ نجد أنَّ أحمد بن صالح المصري يُوثِّقه مطلقًا، وتجد أن الحُفّاظ علىٰ ضعفه، وهناك من استثنىٰ رواية العبادلة عنه، فالأقرب أنَّهُ لا يُؤخذ بقول أحمد بن صالح المصري في هذه.

وكذا قوله في: عبدالرحمن بن زياد بن أنعُم الإفريقي، فقد وثّقه أحمد بن صالح المصري، بينما جماهير الحفاظ أجمعوا علىٰ تضعيفه، فلا يُلتفت إلىٰ توثيق أحمد بن صالح المصري لتساهله.

وقد تجد مثلًا العكس من ذلك؛ فعندما تأتي إلىٰ راوٍ من الرواة صدوق كان أو ثقة، وقد ضعّفه بعض المُتشدّدين، مثل أبي الفتح الأزدي، فهو ممن يبالغ في التشدد والجرح، حتىٰ أصبح قوله لا يُعتدّ به، وذلك لكثرة تشدّده في هذا الباب.

والأصل أن يُقدم المعتدل، ولكن بشرط إذا كانوا في طبقة واحدة من العلم بالرجال، أو يكون مع أحدهما دليل؛ فمثلًا كـ: علي ابن المديني، ويحيىٰ

---

(١) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٠١).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٢-١٨٣).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠).

بن معين إذا اختلفا، فهنا يقدم ابن المديني؛ لأنَّ يحيىٰ بن معين الغالب عليه التشدد، فلو كان معه دليل يُقدَّم؛ لأنَّ معه زيادة علم.

ولكن لو تعارض -مثلًا- كلام يحيىٰ بن معين مع كلام غيره ممن عنده شيء من الاعتدال، فهنا يبقىٰ كلام يحيىٰ بن معين مؤثرا لجلالته وإمامته في هذا الفن، مع النظر في دليل ذلك الناقد.

وهذه القاعدة تُستفاد من جهتين:

١- من تنصيص أهل العلم علىٰ أن فلانًا مُعتدل أو متشدد أو مُتساهل.

ومن الذين يَنصُونَ الحافظ الذهبي وابن حجر. فإنهما يُكثران من التنصيص في مثل ذلك.

٢- استقراء أقوال هذا الناقد علىٰ الرواة وعرضها علىٰ أقوال بقية النُّقَّاد من المعتدلين، فإن وُجد أنه يتفق في الغالب مع الأئمة، فهذا دليل علىٰ اعتداله، وإن وجدت أنه يخالف جمهور الأئمة في عدد كبير من الرواة، فيُعلم بهذا أنه إما متشدد أو متساهل.

وهاتان القاعدتان -الأولىٰ والثانية- من أهم قواعد الجرح والتعديل.

القاعدة الثالثة:
معرفة اصطلاحات النُّقّاد الذين يحكمون على الرواة

إذْ بعدَ النظر في هذا الفن؛ نَجد أنَّ لكل ناقدٍ من النُّقّاد اصطلاح خاص به، وهذه الاصطلاحات تختلف من ناقدٍ لآخر.

فمثلًا: مصطلح «ثقة» أحيانًا يختلف من ناقدٍ لآخر، فتقدم أنَّ هناك من يطلق الثقة بمعنىٰ العَدالة، ولكنه يُقيدُ ذلك بمعنىٰ يُريدُهُ ومقصودٍ.

ومن ذلك تجد أنَّ يعقوب بن شيبة السدوسي أحيانا يَحكمُ علىٰ راوٍ بأنه ثقة، ومع هذا تَجدُ أنه سيء الحفظ - فعُلمَ بذلك أنَّ مرَادَهُ بهذا التوثيق: أنَّ هذا الراوي عدل في ذاته، مستقيم في قوله وعمله.

وكذلك قولهم: «لا بأس به»، تختلف باختلاف النُّقّاد، والأصل في «لا بأس به» أنه وسط، وأنه صدوق، وقد قصر عن الثقة.

ولكن هناك من يُطلق «لا بأس به» بمعنىٰ الثقة، مثل ما نُقل عن يحيىٰ بن معين، كما قال ابن أبي خيثمة: «قلت ليحيىٰ بن معين: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلتُ هو ضعيف فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه»(١).

وغيره -أحيانًا- يستعمل كلمة «لا بأس به» بمعنىٰ ثقة، منهم: النسائي.

وهناك من يستخدم «لا بأس به» بمعنىٰ أن هذا الراوي ليس بكذَّاب.

---

(١) ذكره الخطيب في «الكفاية» (ص٢٢)، وانظر مقدمة «التاريخ» لابن معين (١/ ١١٢-١١٣).

ومثل ما يستعملها أحيانًا ابن عدي، فيقول: «أرجو أن لا بأس به»، وهذا يطلقه علىٰ الثقة والصدوق والضعيف.

ومثله أيضًا قول البخاري «فيه نظر»، يقصد به أن هذا الراوي له ما يستنكر، وقد يكون هذا الراوي ضعيف ليس له من الحديث إلا القليل، وحكم عليه بقوله: فيه نظر، فهذا دليل علىٰ أنه منكر الحديث، ضعيف جدًّا، ومثال ذلك: ما حكم علىٰ سَعيد بن مَسلمة بن هشام بن عبد الملك القرشي الأموي، الراوي عن إسماعيل بن أُمية، قال البخاري: «فيه نَظرٌ»، وقال: «يروي مناكير»، وفي مكان آخر أنه قال: «منكر الحديث»[1].

فإن كان معه أحاديث كثيرة، ووجد أن هذه التي تستنكر قليلة، فيكون هذا الرجل صدوق، لكن له أشياء تستنكر عليه، وإن كان له أحاديث قليلة فهذا منكر الحديث، وهذا بالاستقراء.

وتقريبًا حَكَمَ البخاري في تاريخه: علىٰ نحو مئة راوٍ بأنه «فيه نظر»، وعند استقراء هؤلاء الرواة الذين قال البخاري فيهم: «فيه نظر» تجد أن الذي يجمعهم هو أن لهم أشياء تُستَنْكر، فقد تكون كثيرة، فهذه مما تُسقط الراوي، وقد تكون قليلة وله أحاديث كثيرة؛ فهذا مما يَخْدِشُ في الراوي ويؤثر به، ولكن لا يُسقط حديثه.

وكذلك أيضًا قول: «فلان زائغ ومفتر» يستخدمه الجوزجاني[2]، كما تقدم

(١) يُنظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١٦)، و«الضعفاء الصغير» (ص: ٦٨).

(٢) الجوزجاني: هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق مات ٢٥٩هـ، (د ت س)، وهو ثقة حافظ من المُصَنِّفين، وقد رمي بالنصب، وله مصنفات « أحوال الرجال» وهو مطبوع، و«التاريخ» و«الجرح والتعديل» و«الضعفاء» وقال ابن كثير: له مصنفات منها (المترجم فيه علوم غزيرة وفوائد كثيرة). ينظر: « تهذيب الكمال»(٢/ ٢٤٤).

لنا، يقول عمن وُصِف بالتشيع «فلان زائغ ومفتر» حتىٰ ولو كان ذلك الراوي ثقة في الحديث، فإن لم تعرف اصطلاحه وأنه قد جرىٰ عليه، فقد تتأثر بكلامه، وإذا عرفته فهنا لا تتأثر بهذا الحكم الذي حكم به الجوزجاني علىٰ هذا الراوي.

وكذلك أيضًا قول: «مقارب الحديث» يستخدمها الإمام أحمد والبخاري، ويقصدون به أن حديثه مقارب لحديث الثقات.

وكذلك قول: «غيره أوثق منه»، يستخدمه إبراهيم الحربي يقول عن الراوي إذا أراد أن يضعفه: «غيره أوثق منه»، فإذا لم تعرف مصطلحه قد تظن أنه ثقة، أو دون الثقة.

وكذلك قول: «ليس بحافظ»، يستخدمه الترمذي، وقصده من ذلك تضعيفه، وأحيانًا تضعيف شديد.

وكذلك البزار، قال عن معاوية بن يحيىٰ الصدفي: «ليس بحافظ»، وهو شديد الضعف، فقد يَظنُّ الظان ويقول أنَّ البزار يقوي الصدفي، ولم يضعفه تضعيفًا شديدًا، بينما هو ضعّفه تضعيفًا شديدًا بهذا الوصف الذي استعمله.

وأيضًا البيهقي: يستعمل عبارات فيها بعض اللين.

ومثل تصرف البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «أَرْجُو أَنْ أَلْقَىٰ اللهَ وَلاَ يحَاسبنِي أَنِّي اغتبتُ أَحَداً»(١).

فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُطلق عبارات لَينة، وعبارات قد يظن الظان أنَّ ليس فيها جرحًا شديدا، مثل «سكتوا عنه»، فهذه عبارة شديدة عند البخاري، وقد يظن الشخص أنَّ العبارة فيها لين، وبالحقيقة هي عبارة شديدة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٦).

وقد يفهم البعض من كلام البخاري عن راو قوله: « مستور»، عبارة لينة، وبالحقيقة أراد تضعيف هذا الراوي تضعيفًا شديدًا.

وعليه لابُد من معرفة هذه الاصطلاحات حتىٰ تستطيع أن تحكم علىٰ الراوي بالحكم الذي يليق بحاله.

القاعدة الرابعة:
القول المُفصل في الحكم على الراوي ينبغي أن يُقَدَّم على غيره من الأقوال المجملة

فالأقوال المُفصَّلة لها مِيزَة في التقديم علىٰ غيرها، فعندما يحصل خلاف في الراوي، ويكون هناك أقوال فيها تفصيل بحال هذا الراوي، فهذه الأقوال ينبغي أن تقدم علىٰ غيرها، مع ملاحظة باقي القواعد.

مثلًا: سِمَاك بن حرب، تجد أن هناك من وثقه، وهناك من تكلم فيه، وهناك من فصّلَ في حاله، كعلي بن المديني، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وذلك أنهم فرقوا بين ما رواه قديمًا وما رواه أخيرًا، فما رواه قديمًا مُقدَّم علىٰ غيره، وما رواه أخيرًا يكون محلّ نظر وتأمل. وكذلك فيما يتعلق بالرواة عن سماك، أقواهم المتقدم ويُنظر في حديث المتأخر.

وعندما تتأمل هذا القول تجد أنه هو الموافق للدليل، وهو الذي فيه جمعٌ للأقوال الأخرىٰ التي قِيلت في سماك بن حرب.

١- وكذلك: عطاء بن السائب، فهناك من أثنىٰ عليه، وهناك من مسّه ببعض الكلام، وهناك من فصَّلَ في حاله، ففرّق بين من روىٰ عنه قديمًا، ومن روىٰ عنه أخيرًا.

لأنَّ عطاء بن السائب حصل له اختلاط وتغيُّر، فمن روىٰ عنه قديمًا يكون مقبولًا، ومن روىٰ عنه أخيرًا يُنظَر فيه، فإن استقام الخبر الذي رواه فهنا

-أيضًا- يُقبل ويُلحق بالقسم الأول، وذلك أن عطاء بن السائب لم يختلط اختلاطًا فاحشًا، ولم يتغير تغيرًا كبيرًا، وإنما حصل له بعض التغيّر والاختلاط.

٢- وكذلك محمد بن زُنْبُور المكي، هناك من وثقه كالنسائي، وهناك من تكلم فيه كابن خزيمة، فقد تركه ولم يحتج به، وهناك من فصَّلَ في حاله، فقال: فيما رواه عن الحارث بن عُمير لا يُقبل ولا يحتج به، وفيما رواه عن غيره يُقبلُ ويُحتَجُّ به، وهذا القول مُقدَّم علىٰ غيره وهو وسط.

٣- وكذلك أيضًا الحارث بن عُمير، هناك من وثقه كيحيىٰ بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة والنسائي والعقيلي والدارقطني، وهناك من قال يروي الموضوعات وكذبه، قال ذلك الحاكم، ونُقِل عن ابن خزيمة أنه كذّبه، ولعلّ السبب في ذلك -والله أعلم- أحد أمرين:

الأول: رواية محمد بن زُنْبُور المكي عنه، فصار في روايته المنكرات.

والثاني: قد تكون المنكرات من الحارث بن عُمير، ولعلها من ابنِ زُنْبُورٍ أقرب.

فهذا القول الذي فيه تفصيل هو الأقرب، وذلك أن هذه المنكرات إما بسبب رواية ابنِ زُنْبُورٍ عنه، أو بسبب رواية بعض الضعفاء عنه، فعندما يروي بعض الضعفاء عنه تكون العلة فيهم وليست فيه، وفيما يتعلق برواية محمد بنِ زُنْبُور عنه فلا يحتج بها، وإنما يحتج برواية غيره عن الحارث بن عُمير.

فهذه القاعدة مهمة جدًّا في دراسة حديث الراوي، مع مراعات بقية القواعد.

القاعدة الخامسة:

ينبغي الجمع بين الأقوال التي قِيلت في هذا الراوي على قدر المستطاع

ومثالُ ذلك: يونس بن يزيد الأيلي تجد هناك من تكلم فيه، وتجد من وثقه، وهنالك من أثنىٰ عليه في روايته عن الزهري.

وعندما جمعنا بين هذه الأقوال؛ وجدنا أنها تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: فمن وثقه وأثنىٰ عليه؛ فهذا هو الأصل في يونس بن يزيد.

والثاني: من قدّمَهُ علىٰ غيرِهِ في الزهري؛ فهذا فيما رواه يونس من كتابه عن الزهري، وهو من أصح الكتب عن الزهري.

والثالث: من تكلم في روايته؛ فهذا فيما رواه من حفظه، فقد وقع في حفظه بعض الوهم.

وعليه فحديث يونس بن يزيد علىٰ ثلاثة أقسام.

١- ما حدّث به من كتابه؛ فهو أصح حديثه.

٢- ثم ما حدَّث به عن الزهري من حفظه، والأصل فيه الصحة حتىٰ يدل الدليل علىٰ الخطأ.

٣- ثم ما حدَّث به من حفظه عن غير الزهري، كذلك.

وبذلك تأتلف الأقوال التي قِيلت فيه، فتجمع فيما بينها، وإلا تردّ وتضطرب.

وكذلك معمر بن راشد الأزدي البصري، أُثني عليه فيما رواه عن الزهري

وعبدالله بن طاووس، وفيما حدث به في اليمن، وتُكلِّم عليه فيما حدّث به في البصرة وفي روايته عن بعض شيوخه المتأخرين.

فالجمع بين هذه الأقوال والتأليف بينها، هو أن يقسم حديثه.

الأول: فأصح حديثه هو ما حدّث به عن الزهري أو عن عبدالله بن طاووس وفيما رواه عن أهل اليمن كهمام بن منبه.

والثاني: فيما رواه عن بعض شيوخه من أهل العراق الذين تُكُلِّم في روايته عنهم، كقتادة وثابت والأعمش وغيرهم.

والثالث: ما حدّث به أهلُ البصرةِ عن معمرٍ؛ لأنه عندما كان بالبصرة حدّثهم من غير كتابٍ.

فهذه أصول أقسام حديثه، وقد تُقَسّم إلىٰ أقسامٍ أكثر من ذلك.

وكذلك أيضًا: حسان بن إبراهيم الكِرمَاني، والأقوال التي قِيلت فيه.

وكذلك عبدالله بن لَهيعة، اتفق الجمهور علىٰ تضعيفه، وهناك من أثنىٰ عليه مطلقًا كأحمد بن صالح المصري، وهناك من فصّلَ في حاله بعض التفصيل، وهم علىٰ قسمين:

الأول: منهم قال: من روىٰ عنه قبل الاختلاط من العبادلة [1]، أو غيرهم،

(١) العبادلة عن ابن لهيعة، هم: « عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ» هكذا ذكرهم الدارقطني وعبد الغني بن سعيد، زاد الذهبي وتبعه العلائي علىٰ ذكر معهم رابعا: «عبد الله بن مسلمة القعنبي» ... وقال لي شيخنا السعد: هذا وهو وهم والصواب: الثلاثة الأُول. ينظر: «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١١)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٢/ ١٦٠)، و«سير أعلام النبلاء»(٨/ ٢٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٨٢)، ا«المختلطين» للعلائي (ص: ٦٧)، «تهذيب التهذيب»(٥/ ٣٧٨).

يكون مقبولًا وصحيح الحديث، ومن روىٰ عنه بعد الاختلاط واحتراق كتبه فيكون مردودًا.

والثاني: يُفصَّلُ في حاله، فقالوا: فمن روىٰ عنه قبل الاختلاط من العبادلة أو غيرهم يُكتب حديثه من أجل الاعتبار، ولا يُحتجُّ به، وإنما هو أقوىٰ ممن روىٰ عنه بعد الاختلاط وتغيّره واحتراق كتبه.

قلتُ: وهذا القول هو القول الصحيح، وهو قول الدارقطني وغيره، وأنه لا يحتج به مطلقًا، ولكن يُكتب حديثه اعتبارا، ولا شك من روىٰ عنه قبل أن يختلط وتحترق كتبه أقوىٰ ممن روىٰ عنه بعد الاحتراق والتغيّر، وإن كان هو سيئ الحفظ قبل أن تحترق كتبه وبعدها [1]، والأمثلة علىٰ هذه القاعدة كثيرة.

---

(١) يُنظر: «كتاب كيف تكون محدثا» طبعة دار التوحيد (٢ / ١٨١) الفصل العاشر التفصيل في بيان حال عبد الله بن لهيعة - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ - لشيخنا عبد الله السعد - حفظه الله -.

القاعدة السادسة:

النظر إلى مذهب الناقد فيما يتعلق بالاعتقاد

فهناك من يكون منطلق جرحه لذلك الراوي؛ الاختلاف العقدي بينهما، فمما يؤدِّي ذلك إلىٰ أن يتكلم فيه ويُجرِّحهُ، وهذا وإن كان موجودًا لكنه قليل ونادرٌ جدا، ولكن هذا القليل والنادر ينبغي للإنسان أن يتنبّه له في هذه المسألة، وهذه القاعدة المهمة.

ومثال ذلك: الجوزجاني، معروفٌ عنه ذلك، فأحيانًا يُجرِّجُ الراوي بسبب الاعتقاد، وبالذات تجريحه لأهل الكوفة، ومن كان منهم مُتَّصفًا بالتَّشيُّع، فقد جرَّحَ جمع من الرواة الثقات المتقنين لهذا السبب.

وكما ذكرتُ -فيما سبق- كاد أن يُضعِّفَ كبار الحفاظ ممن هو موصوف بذلك، كأبي إسحاق السبيعي والأعمش، فكثيرًا ما كان يقول عن أهل الكوفة: «فلان زائغ ومفترٍ»، ويقصد بذلك أنَّ هذا الراوي موصوف بشيء من التَّشيُّع، فينبغي الانتباه إلىٰ جرح الجوزجاني في ذلك، وأنَّهُ أحيانا يُجرح الراوي في اعتقاده وليس من أجل ضبطه وحفظه.

وكذلك عبدالرحمن بن يوسف بن خِرَاشٍ [1]؛ وهو بعكس الجوزجاني،

---

(١) ابن خِراش: هو عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خِراشٍ البغدادي، وأصله مَروزي، وهو أحد الحفاظ مع تشيعه، مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين.
قال ابن عَدي: « وابن خراش هذا هو أحد من يذكر بحفظ الحديث من حفاظ العراق وكان له مجلس مذاكرة لنفسه علىٰ حدة إنما ذكر عنه شيء من التشيع كما ذكره عبدان فأما الحديث فأرجو أنه لا يتعمد الكذب»،

فابن خِراشٍ موصوف بالتشيُّع، فأحيانًا قد يُجرِّحُ الراوي بسبب ما عنده من اعتقادٍ مخالف لما عنده، كما جرَّح أحمد بن عَبْدَة الضبي [1]؛ لأنه موصوف بشيء من النَّصْب، فقام وجرَّحه، وهذا نادر جدًّا من ابن خِراش، ولذلك يَنبغي الانتباه إلىٰ هذا الأمر، حتىٰ يكون هذا الجرح ليس مؤثرًا في هذا الراوي.

وكذلك أبو حاتم ابن حِبَّان، فإنه يُحاول أن يُضعّف الراوي الموصوف بالبدعة، وأحيانًا لا يجعل هذا التضعيف راجعًا إلىٰ البدعة، وإنما يجعله راجعًا إلىٰ الحفظ، فينبغي الانتباه إلىٰ هذا.

وقال الخطيب: «وكان أحد الرحالين في الحديث إلىٰ الأمصار بالعراق، والشام، ومصر، وخراسان، وممن يوصف بالحفظ والمعرفة»،

وقال الذهبي: « وَلَهُ كلام في الجرح والتَّعديل، وقد اتُّهم بالرَّفض».

قلتُ: وقد تناقل النقاد أقواله في الجرح والتعديل منهم الحافظ المزي في « تهذيب الكمال» والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وغيرهما.

ينظر ترجمته في: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/ ٥١٩)، «تاريخ بغداد» (١١/ ٥٧١)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٠١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥١٠) «تاريخ الإسلام»(٦/ ٧٧٣).

(١) ينظر: «تهذيب التهذيب» «وتكلم فيه بن خراش؛ فلم يلتفت إليه أحد للمذهب»(١/ ٥٩).

القاعدة السابعة:

النظر إلى الناحية العَمَلية في تعامل المصنفين في علم الحديث مع هذا الراوي

فلا يخفىٰ أنَّ هنالك من قد اشترط الصحة في روايته للأحاديث، واشترط الثقة في الرواة، وعلىٰ رأسهم البخاري ومسلم، فيُنظر إلىٰ تعامل البخاري، ومسلم وغيرهما مع هذا الراوي.

فمثلًا: فُلَيح بن سليمان الخُزاعي، هناك جمع من النقاد ممن تكلم فيه، مع هذا تجد أنَّ البخاري ومسلما قد خرّجا له واحتجّا به، والترمذي قد صحّح له، فهذا يدل علىٰ توثيقه وقوته، فعندما يُخرِّج البخاري لراوٍ فهذا دليل علىٰ أنَّ الأصل في الراوي أنه ثقة، وربما يكون صدوقا، وأنَّ رواية هذا الراوي مقبولة، إلا ما دل الدليل علىٰ مخالفته.

وإن كان البخاري قد يُخرِّج لأناسٍ الراجح فيهم الضعف، لكن يكون هذا لأسباب:

١- إما أن يقرنهم بغيرهم.

٢- وإما أن يُخرِّج لهم استشهادًا.

٣- وإما أن يُخرِّج عن شيوخ معروفون بأنهم من أوثق الناس فيهم، كما خرّج لخالد بن مخلد القَطَوَانِيّ، ففي الغالب يُخرِّج له عن سليمان بن بلال المدني.

ومثله: فيما رواه من أحاديث أبي إسحاق السبيعي؛ فقد رواه من طريق زهير بن معاوية وغيره، وقد جاء الثناء عليه.

ومثله: يونس بن يزيد الأيلي، وفيه بعض الكلام، لكنه في الغالب يروي له عن الزهري؛ لأنه من أوثق الناس في الزهري.

وكذلك: سفيان بن وكيع -كما تقدم لنا- الراجح تضعيفه، ومع ذلك خرّج له الترمذي -تقريبًا- خمسون حديثًا، ولكن عندما تتأمل هذه الأحاديث؛ تجد أنَّ الترمذي انتقاها، وأنها كلها قد تُوبع عليها سفيان بن وكيع، فيُنظر إلىٰ تعامل الترمذي لهذا الراوي.

وكذلك يُنظر إلىٰ تعامل النسائي مع الراوي، والأصل في النسائي أَنَّهُ لا يُخرج لراوٍ إلا وهو ثقة في الغالب أو مقبول الرواية عنده.

وقد قوّىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية أحد الرواة لأسباب؛ منها: تخريج النسائي لهذا الراوي، وليس هذا عند شيخ الإسلام فقط، بل حتىٰ الإمام الذهبي، ولذلك لا تتعجّب في تضعيف النسائي لراوٍ وقد خرج له.

وكذلك ابن عَدي -أيضًا- قال: «روىٰ له النسائي في «صحاحه»[1]، فكأنه يقويه لذلك، وكذلك العلائي، وغيرهم.

ولذلك النسائي أعرض عن حديث عبدالله بن لهيعة، مع أنَّ حديث ابن لهيعة قد وقع له عاليًا؛ لأنه كان يرويه عن قتيبة عن ابن لهيعة، ولا شكَّ أنَّ هذا الإسناد يعتبر عاليًا، ومع ذلك لم يُخرِّج له وأعرض عنه، فهذا دليل علىٰ أنه كان ينتقي، ولا يُخرِّج لأي راوٍ، فتخريج النسائي لرجل مع سكوته عنه يُعدُّ

---

(١) «الكامل» (٢/ ٥٦٩).

علامة علىٰ تقويته، ولذلك تجد النسائي إذا خرّج لأحد الرواة وهو ضعيف يبين ضعفه، أو قال: «خرّجنا له هذا الحديث من أجل كذا، ومن أجل بعض الاختلاف الذي حصل»، فيذكر هذا أحيانًا في ثنايا كتابه، فينبغي الانتباه لهذا الشيء.

وكذلك أيضًا ابن خزيمة، عندما يروي لراوٍ، ففي الأصل أنَّ هذا الراوي مقبول الرواية عنده، وقد نصّ في مقدمة الكتاب[1] علىٰ أنَّ هذا الكتاب يُشترط فيه: « بِنَقْلِ الْعَدْلِ، عِنِ الْعَدْلِ مَوْصُولًا إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ وَلَا جَرْحَ فِي نَاقِلِي الْأَخْبَارِ»؛ فعندما يُخرِّج لراوٍ فهذا دليل علىٰ أنه مقبول في الرواية عنده، ولذلك أحيانًا قد يُخرِّج لأحد الرواة حديثًا ثم يقول: «لا أعرف هذا الراوي»، أو يخرج له حديثًا ثم يقول: « أنا أبرأ من عهدة مرزوق»،

وقال أيضا: «ابْنُ لَهِيعَةَ لَيْسَ مِمَّنْ أُخَرِّجُ حَدِيثَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِذَا تَفَرَّدَ بِرِوَايَةٍ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا الْخَبَرَ؛ لِأَنَّ جَابِرَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ مَعَهُ فِي الْإِسْنَادِ» وكما سبق لنا فيما تقدم عندما روىٰ عن عبّاد بن يعقوب الرواجني، قال: «المتهم في رأيه الثقة في حديثه»؛ فبيّن أنَّهُ كان مقبول الحديث متهم الرأي والاعتقاد.

وكذلك أيضًا ابن حبان عندما يُخرِّج لراوٍ فالأصل فيه أنه مقبول الرواية عنده، ولا يقول قائل أنَّ ابن حبان يقول أنَّ الثقة هو الذي لم يُجْرح، وإن كان هذا عنده مع شروط يشترطها منها: ألا يروي ما يُستنكر، فعندما يُخرج لهذا الراوي؛ فلا شك أنَّ هذه تَقْوية لهذا الراوي.

---

(١) «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٣).

وكذلك أيضًا الحاكم، وإن كان هو متساهل لكن يستفاد من تصحيحه أيضا.

فهذه الكتب إن خرَّجت لأحد الرواة فهي تقوية له، وعلىٰ رأس هؤلاء البخاري ومسلم، وعمومًا فدواوين الإسلام المعروفة كـ«الصحيحين»، والكتب الستة، والمسانيد المعروفة كـ«مسند الإمام أحمد»، وموطأ الإمام مالك

ولذا قال بشر بن عمر: وَسَأَلْتُ مالك بن أنسٍ: عَنْ رَجُلٍ؟، فَقَالَ: «هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لَوْ كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي».

وعليه إخراجهم لراوٍ يُعدُّ ذلكَ قرينة في تقويته، وإن كانت هذه التقوية ليست بالقوية، ولكن في العموم يُستفاد من هذه عند ذكر القرائن.

وكم من راوٍ وُثِّق وقُبِل خبره بسبب ذلك، ومن ذلك -كما تقدم- فُلَيح بن سليمان، فهذه القاعدة مهمة، ينبغي النظر والاستفادة منها.

القاعدة الثامنة:

جمع أقوال الحُفّاظ في نقْد الرجال

وهذه مسألة مهمة، وذلك أن أقوال النقاد في بعض الرجال متناثرة في الكتب، وأحيانًا قد يصعب جمعها، وأحيانًا لا يهتدي الإنسان إلىٰ معرفة هذه الكتب التي تتحدث عن الكلام الصَّادِرِ عن النقاد. وأحيانًا يكون فَوات في الأقوال؛ مما يَجعل النتيجة التي يُتوصل إليها في الحكم علىٰ الراوي متأثرة أو ناقصة.

وأنواع كتب نقد الرجال، تنقسم إلىٰ قسمين:

الأول: أن تكون هذه الكتب لم تؤلف إلا لتراجم الرجال.

والثاني: أن تكون هذه الكتب لم تؤلف في تراجم الرجال.

أما فيما يتعلق بالكتب التي ألفت في بيان تراجم الرواة، فعلىٰ قسمين:

١- إما أن تكون هذه الكتب أساسية وأصلية.

٢- وإما أن تكون هذه الكتب مُفرّعة عن الكتب الأساسية والأصلية.

والمقصود بالكتب الأساسية والأصلية: هي التي تنقل كلام الحفاظ بالإسناد، مثل:

١- «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٢٥٦هـ).

٢- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ).

٣- «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عَدي (ت٣٢٧هـ).

٤- «الضعفاء الكبير» للعُقَيلي (ت٣٦٥هـ)، وغيرها.

فهذه الكتب تُعتبر أساسية وأصلية.

وإذا كان الراوي من القرون الثلاثة، فهناك ثلاث كتب تُعتبر هي الأساسية للبحث عن هذا الراوي:

١- «التاريخ الكبير» للبخاري.

٢- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

٣- «الثقات» لابن حبان.

ففي الغالب أنَّ هذه الكتب الثلاثة هي الكتب الأساسية في الحكم علىٰ الرواة، وعندما لا يوجد ترجمة لراوٍ في هذه الكتب الثلاثة، فيصعب وجودها في مصدرٍ آخر.

ويضاف إليها:

٤- «التاريخ الأوسط» للبخاري، الذي طبع باسم «الصغير».

٥- «الثقات» للعِجْليّ (٢٦١هـ).

٦- «الضعفاء» للعُقَيلي (٣٢٢هـ).

٧- «الكامل» لابن عَدي (٣٦٥هـ).

٨- «الثقات» لابن شاهين (٣٨٥هـ).

وكل هذه الكتب تُعتبر من الكتب الأساسية في الحكم علىٰ الراوي.

وأما الكتب التي تعتمد علىٰ الكتب الأصلية، ولا تنقل بالإسناد، وهي كثيرة، وعلىٰ رأسها:

١- «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبدالغني المقدسي (٦٠٠هـ).

٢- «تهذيب الكمال» للحافظ أبي الحجاج المِزّي (٧٤٤هـ)، ثم تفرع عن «تهذيب الكمال» للمِزّي.

٣- «تهذيب التهذيب» للحافظ الذهبي (٧٤٨هـ).

٤- «الكاشف» للحافظ الذهبي.

٥- «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ).

٦- «تقريب التقريب» للحافظ ابن حجر، وغيرها.

الفرق بين كتب القسم الأول والثاني:

أولًا: من فوائد القسم الأول: التأكد من صحة نسبة هذا الكلام المنقول عن هذا الحافظ؛ لأنه منقول بالإسناد غالبًا.

ثانيًا: أنك تجد في الكتب الأساسية والأصلية كلام الحفاظ منقول بلفظه، بخلاف الكتب الفرعية.

فقد يُنقل الكلام بالمعنىٰ، وقد يُختصر كلام الناقد، وقد تُختصر كلمة تعينك في فهم باقي الكلام، وخاصة كلام ابن عدي، كثيرًا ما يَختصرهُ الحافظ ابن حجر أو الحافظ الذهبي، فينبغي التنبه لهذا.

وهذان الأمران هما أهم الفروق.

والكتب الأساسية والأصلية تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: إما أن تكون خاصة ببيان الثقات، مثل:

- «الثقات» للعِجْلي (٢٦١هـ).

- «الثقات» لابن حبان (٣٥٤هـ).

وإن كان يوجد في كُل من «الثقات» لابن حبان والعجلي رجال مُضعفِين، ضعّفهم العِجْلي، وفيه سؤالات.

الثاني: إما أن تكون خاصة ببيان الضعفاء، مثل:

- «الضعفاء الكبير» و«الصغير» للبخاري (٢٥٦هـ).
- «الضعفاء» لأبي زُرعة (٢٦٤هـ).
- «الضعفاء» للنسائي (٣٠٣هـ).
- «المجروحين» لابن حبان (٣٥٤هـ).
- «الضعفاء» للعُقَيلي (٣٢٢هـ).
- «الكامل» لابن عَدي (٣٦٥هـ).
- «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (٣٨٥هـ).

وأحيانًا قد يكون فيهم ثقات، فيذكرونهم؛ لكَي يُدافع ويُذبُ عنهم، كما ذُكر أبو بكر ابن أبي داود، وغيره.

وكما صنع العقيلي فقد ذكر في «الضعفاء» علي ابن المديني، وهو من كبار الحفاظ، ولم يَجْرحه من حيث الحِفظ، وإنما جرحه عندما وقع في شبهة ابن أبي دُؤادٍ (١)، ومسألة خَلقِ القرآن، وخاف من الجلد، وتابع ابن أبي دُؤاد

(١) هو أحمد بن أبي دُؤَادٍ القاضي البغدادي، ولد سنة ١٦٠هـ وهو جهمي بغيض، أظهر القول بخلق القرآن؛ وكان ابن أبي دؤاد كبير القضاة للمعتصم ثم للواثق، وأعلن بدعته بخلق القرآن، وحمل السلطان علىٰ امتحان الناس بخلق القرآن. وعذب أهل العلم منهم: الإمام أحمد وغيره، وقد هلك ابن أبي دؤادٍ سنة ٢٤٠هـ.
يُنظر: «تاريخ بغداد»(٥/ ٢٣٣)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٧١/ ١٠٨)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٩٧).

في القول بخلق القرآن، وقد تاب علي ابن المديني وأنكر ذلك.

الثالث: إما أن تكون هذه الكتب شاملة للثقات والضعفاء، مثل:

- «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٥٦هـ).
- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢٧٧هـ).
- «تهذيب الكمال» للمِزّي (٧٤٢هـ).
- «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨٥٢هـ).

ولا شك أن هناك فائدة عندما يكون الكتاب خاصًّا بالضعفاء، فيُعتبر الأصل في هذا الراوي أنه ضعيف، وإن كان هذا يخرج عنه المؤلف بأن فلانًا ثقة، مَن نصّ المؤلف علىٰ أنه ثقة، أو العكس، فمثل «الثقات» لابن حبان الأصل أنَّ الراوي الذي يذكره ثقة عنده؛ ولذلك تجده يذكر آلاف الرجال ويسكتُ عنهم، اكتفاء بتسمية كتابه: «الثقات»، وإن كان قد اشترط أن لا يذكر إلا ثقة في الغالب.

وأما الكتب التي يوجد فيها كلام للحفاظ، فهناك كثير من الكتب التي تتحدث عن الرجال، وهذه الكتب قد تخفىٰ علىٰ بعض من يهتم بعلم الحديث، مثل:

١- «سنن النسائي» وخاصة «السنن الكبرىٰ»: فيه كلام كثير في الرجال؛ إما بتعديل أو بتجريح، وبيان أخطاء وأوهام الرواة، وتفرداتهم.

٢- «جامع الترمذي»: فيه كلام كثير، وأحيانًا هذا الكلام ينقله عن البخاري وعن الدارمي، وعن أبي زرعة، كما نصَّ علىٰ ذلك، وأكثر عن

البخاري النقل.

فمثلًا: عندما ذكر سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، نقل عن البخاري أنه قال: «رأيت أحمد وإسحاق، وذكر غيرهما، يحتجون بحديث عمرو بن شعيب»[1]، فهذا فيه ثناء علىٰ هذه السلسلة، وتوثيق ضمني للرجال الذين في هذه السلسلة، فـ«جامع الترمذي» فيه كلام كثير.

٣- «سنن أبي داود»: فيه بعض الكلام علىٰ الرجال.

٤- «صحيح ابن خزيمة»: فيه بعض الكلام علىٰ الرواة.

٥- «صحيح ابن حبان»: فيه بعض الكلام علىٰ الرجال، وبالذات في التوثيق.

٦- «مستدرك الحاكم»: فيه كلام علىٰ الرواة.

ومن ذلك تكلُّمه علىٰ سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، والثناء عليها[2].

٧- «سنن الدارقطني»: فيه كلام كثير علىٰ الرواة، وهذا الكلام إما أن يكون عامًّا، وإما أن يكون خاصًّا:

العام: أن يقول هذا إسناد صحيح، إذْ هو توثيق لهؤلاء الرواة.

الخاص: أن يقول فلانٌ ثقة.

-«السنن الكبير» للبيهقي: فيه كلام علىٰ الرواة جرحا وتعديلا.

---

(١) «جامع الترمذي» (٢/ ١٤٠).

(٢) «المستدرك» (١/ ١٨٧).

ومن الكتب التي نُقِلَ فيها كلام النقاد علىٰ الرجال:

٨- «مقدمة صحيح الإمام مسلم» (٢٦١هـ).

٩- «العلل الكبير» للترمذي (٢٧٩هـ).

١٠- «العلل» لابن أبي حاتم (٣٢٧).

١١- «العلل» للدارقطني ٣٨٥هـ.

١٢- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، وهو مهم جدًّا.

١٣- «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٧١هـ)، وهو مهم جدًّا.

وغيرها من كتب التواريخ التي يُستفاد منها في الحكم علىٰ الرواة، والذي يَنبغي علىٰ الباحث الاطلاع عليها أثناء دراسة حديث الراوي، وقبل الحكم عليه.

فائدة:

الإمام الترمذي له كتابان في العلل:

١- كتاب: «العلل الكبير»، وقد ذكر فيه أحاديث يرىٰ أنها مُعللة، و«العلل الكبير» قد طُبعت النسخة الموجودة بترتيب أبي طالب القاضي، علىٰ الأبواب الفقهية، فذكر الأحاديث المعلولة في باب الطهارة، ثم الصلاة، وهكذا.

٢- «العلل الصغير»، فقد تكلم فيه علىٰ شرطه في كتابه «الجامع»، وتكلم أيضًا علىٰ الرواة جرحًا أو تعديلًا، وتكلم أيضًا علىٰ بعض القضايا في الحديث، كالحديث غريب، وما شابه ذلك، فتكلم علىٰ بعض الاصطلاحات في كتابه «الجامع».

والحافظ ابن رجب -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ- شرح كتاب «العلل الصغير» تبعًا لشرحه لـ«جامع الترمذي».

وعندما انتهىٰ من شرح «جامع الترمذي»، شرح «العلل الصغير»، وشرْحه للترمذي قد ضاع أكثره، ولم يبق إلا أحاديث قد شرحها، ولم يبق منه إلا شيء يسير، ومما بقي من هذا الشيء اليسير هو شرحه لـ«العلل الصغير».

وهذا الكتاب من أنفس ما كُتِب في بيان طريقة المتقدمين، فإن طريقته - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ - أنه يذكر كلام الحفاظ، ككلام الإمام أحمد، وعلي ابن المديني، ويحيىٰ بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والدارقطني، وغيرهم من كبار الحفاظ، ثم بعد ذلك يُلَخِّص كلامهم، ويُقعِّد القواعد، ويُفرِّع التفريعات، فكتابه كتابٌ نفيس، وعندما انتهىٰ من شرح «العلل الصغير»، أتبعه بتَتمة، وتكملة، وفوائد، وقواعد، وضوابط، يحتاج إليها طالب العلم المتخصص بعلم الحديث.

القاعدة التاسعة:
استقراء حديث الراوي

وذلك أنَّ الراوي المُتكلَّم فيه، أحيانًا يُحتاج الأمر فيه إلىٰ استقراء حديثه، حتىٰ يُنظر لحديثه؛ هل هو مستقيم أم لا؟

فإن كان حديثه مستقيمًا، وموافقًا لرواية الثقات؛ فهذا يُحكم بثقته، وإن كان أحيانًا قد يُخالف، وقد يُخطئ؛ فهذا يكون صدوقًا، وإن كان الغالب علىٰ حديثه الخطأ، وروىٰ أحاديث منكرة واضحة النَّكارة، فهذا يكون حديثه مردودًا.

وكلما كانت هذه الأحاديث أكثر نكارة كان أشد ضعفًا، وكلما كانت هذه الأحاديث كثيرة من جهة المخالفة والخطأ كلما كان هذا الراوي أقرب للترك ... وهكذا.

والحقيقة أنَّ استقراء حديث الراوي أمر مهم، وذلك أنه أحيانًا عندما يُراد الحكم علىٰ راوٍ من الرواة، قد يُتوقّف في هذا الراوي، فلا يَتبيّن للباحث حكم هذا الراوي إلا بعد تتبُّع حديثه، وذلك أنه قد تُشكل بعض الأقوال التي قِيلت في هذا الراوي؛ فيحصل التوقف فيه، فعندما ينظر الباحث في حديثه يَتبيّن له حكم هذا الراوي، هل هو مستقيم أو لا؟

وبعض الناس قد يظن أنَّ هذا الأمر متعذّر، وهذا غير صحيح؛ لأن الحفاظ في الغالب لا يتكلمون علىٰ الراوي إلا بذلك، كالإمام أحمد، وابن المديني، ويحيىٰ بن معين، والبخاري، وغيرهم ممن أتىٰ من بعدهم.

ولذلك تجد أنَّ ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يسوق الأحاديث التي يُمكن أن تُستنكرَ علىٰ هذا الراوي، ثم بعدَ ذلكَ يَستَخْلِصُ الحكم عليه.

ومثله -أيضًا- العُقَيلي، أحيانًا قد يذكر حديثًا أو حديثين للراوي.

وكذلك البخاري في «التاريخ الكبير»، أحيانًا قد يذكر بعض الأحاديث التي تُستنكر علىٰ هذا الراوي.

فهذه من أهم قواعد الجرح والتعديل، والحكم علىٰ الراوي بهذه الطريقة ليس بمتعذّر، وذلك أنَّ وسائل جمع أحاديث هذا الراوي من الرواة ميسورة اليوم، وإن كان قد يحصل فيها تعب ومشقة، ولكن بالإمكان أن تجمع أحاديث هذا الراوي.

وهناك كتب كثيرة تذكر الأحاديث التي يمكن أن تُستنكر علىٰ هذا الراوي، ومن ذلك:

١- «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٥٦هـ).

٢- «الضعفاء» للعُقَيلي (٣٢٢هـ).

٣- «الكامل» لابن عدي (٣٦٢هـ).

حتىٰ إنَّ ابن عَدي عندما ذكر نُعيم بن حماد الخزاعي[١]، وساق له أحاديث متعددة، ثم قال: «هذا ما يمكن أنْ يستنكر عليه وما عدا ذلك فهو مستقيم»، وإن كان لا يُسلَّم لابن عدي؛ لأنَّ هناك من أنكر علىٰ نُعيم بن حماد أحاديث كثيرة، ولكن يُستفاد من هذا قاعدة مفيدة، وهي أنَّ ابن عدي قد تتبع حديث

(١) «الكامل في الضعفاء» (٧/ ٢٤٨٥).

نُعيم بن حماد الخزاعي، وحكم علىٰ هذه الأحاديث بالنكارة، إذن فما عداها؛ فهو مستقيم عنده، كما نص علىٰ ذلك.

٤- كتب العلل، وخاصة «العلل الكبير» للترمذي (٢٧٩هـ).

فمن خلال فهرس الأعلام تستطيع أن تعرف الأحاديث التي أُنكرت علىٰ هذا الراوي، إنْ كان له أحاديث منكرة؛ لأنَّ كتب العلل عمومًا هي من جملة الكتب التي تذكر الأحاديث التي تُستنكر علىٰ الراوي، وإن كانت هذه الأحاديث متفرقة؛ لأن كتب العلل في الغالب علىٰ حسب الأبواب، وأحيانًا تكون علىٰ المسانيد.

فمثلًا: «علل الترمذي الكبير» علىٰ الأبواب.

و«علل الدارقطني» علىٰ المسانيد.

فتبين إذن أن هنالك كتب تذكر الأحاديث التي تُستَنْكر في ترجمة ذلك الراوي، وهذا يكون من خلال التتبُّع، وهذا التتبُّع إما أن يكون من خلال القراءة في كتب الحديث، فتَنْظر: من يخالف ومن يُوافق، فإذا وجدتَ أنَّ هذا الراوي له أحاديث كثيرة قد يُخالف فيها.

مثل: قرة بن عبدالرحمن حَيوائيل، له أحاديث كثيرة يخالف فيها، وهناك أقوال متعارضة فيه، ولكن عند تتبُّع أحاديثه؛ تجد أنَّ له أحاديث كثيرة منكرة.

ومن ذلك حديث: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»، فقد رواه قرة بن عبدالرحمن، عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا.

وخالفه مالك وغيره فرواه عن الزهري، عن علي الحسين، عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلا وهو الصحيح.

ومن ذلك أيضًا حديث: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع**»(١) وصله قرة بن عبدالرحمن، والصواب أنه مرسل.

ومن ذلك أيضًا حديث: «**أحب عبادي إليَّ أعجلهم فطرًا**»(٢)، أخطأ فيه قرة بن عبدالرحمن.

إلىٰ غير ذلك من الأحاديث التي أخطأ فيها قرة بن عبدالرحمن.

فمن خلال قراءتك وتتبَّع أحاديث هذا الراوي، في كتب الحديث؛ ليكن قصدك البحث عن أحاديث هذا الراوي وجمْعها.

فمثلًا: سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، يُمكن -بسهولة- أن نجمعها من كتب الحديث:

١- إما من خلال كتاب الحافظ المزي «تحفة الأشراف»، إذْ رتبه علىٰ الأسانيد، فتتأمل وتنظر في هذه الأحاديث، وتعرف مدىٰ استقامتها.

٢- أو من خلال المسانيد.

فمثلًا: الإمام أحمد قد ساقها في «مسند عبدالله بن عمرو بن العاص».

وأنا قد تتبَّعْتُ سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فوجدتُ أنَّ الغالب عليها الاستقامة، وهناك أحاديث يمكن أن تُستَنْكَر عليه.

وقد ألف الإمام مسلم رسالة في الأحاديث التي تُستَنكر علىٰ عمرو بن شعيب، وإنْ لم نقف عليها، لكن ذُكِرت في ترجمته.

---

(١) انظر «العلل» للدارقطني (٨/ ٢٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٧٠٠)، وانظر «الضعفاء» للعُقَيلي (٣/ ٤٨٥).

وقد وقفنا علىٰ حديثٍ قد أنكره الإمام مسلم علىٰ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، وهو ما رواه موسىٰ بن أبي عائشة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، أن رسول الله ﷺ توضأ ثلاثًا ثلاثًا، فقال: «من زاد أو نقص فقد تعدّىٰ وأساء وظلم».

فكلمة: «نقص» مُنكرة، وليست صحيحة، وقد أنكرها الإمام مسلم[1].

وأما الزيادة فلا تجوز، وأما النقصان فهو مشروع، وقد ثبت أن الرسول ﷺ توضىء مرتين في بعض أعضاءه، كما في حديث عبدالله بن زيد[2]، وثبت في حديث ابن عباس في «صحيح البخاري»[3] أنه توضأ مرة مرة، فكيف يقول: «ومن نقص»، فلا شك أنَّ هذه الزيادة ليست بصحيحة.

ومثلًا: رواية الحسن عن سَمرة.

والحسن ثقة إمام، كما هو معلوم، وسمُرة صحابي جليل

وقد تتبّعت هذه السلسلة، وذلك فيما ساقه الطبراني في «معجمه الكبير»[4]، في مسند سمُرة، فقد ساق أكثر من ثمانين حديثًا، فتجد أن هنالك ما يُستنكر في هذه السلسلة.

ومن ذلك أيضًا: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ**

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٣٣)، وانظر «شرح العلل» لابن رجب (١/ ١٠).

(٢) رواه البخاري (١٥٨).

(٣) «صحيح البخاري» (١٥٧).

(٤) «المعجم الكبير» للطبراني (٧/ ١٩٣) وما بعدها.

نَسِيئَةً»[١]، وقد جاء ما يخالف ذلك[٢].

إلىٰ غير ذلك من الأحاديث التي يُمكن أن تُستنكر في سلسلة الحسن عن سمُرة.

والخلاف في سماع الحسن عن سمرة مشهور ومعروف بين النقاد، ودل هذا علىٰ أنَّ الحسن لم يسمع من سمُرة إلا أحاديث يسيرة منها حديث العقيقة، والحسن ثقة جليل من أفاضل التابعين، فتكون تلك النكارة من الواسطة بينهما.

ومثلًا: حسان بن إبراهيم **الْكِرْمَانِيّ**.

تجد أنَّ له أحاديث منكرة.

منها: ما رواه حسان بن إبراهيم الكِرماني، عن عبدالعزيز بن أبي روّاد، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قَالَ: **قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، الْوُضُوءُ مِنْ جَرٍّ جَدِيدٍ مُخَمَّرٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ مِنَ الْمَطَاهِرِ؟ فَقَالَ: «لَا، بَلْ مِنَ الْمَطَاهِرِ، إِنَّ دِينَ اللهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ» . قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُ إِلَىٰ الْمَطَاهِرِ، فَيُؤْتَىٰ بِالْمَاءِ، فَيَشْرَبُهُ، يَرْجُو بَرَكَةَ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ»**[٣].

---

(١) «المعجم الكبير» (٦٩٤٠)، ورواه أهل السنن: أبو داود (٣٣٥٦)، والترمذي (١٢٨١)، والنسائي (٧/ ٢٩٢)، وابن ماجه (٢٢٧٠)، وله شاهد من حديث جابر عند ابن ماجه (٢٧٧١)، والترمذي (١٢٨٢)، وفي سنده حجاج بن أرطاة.

(٢) الإشارة إلىٰ حديث أنس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشترىٰ صفية بسبعة رؤوس. رواه مسلم (١٣٦٥) وغيره.

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٩٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٨٤)، وأبو نعيم في «الحلية»(٨/ ٢٠٣).

قلتُ: وهذا حديث باطلٌ من جميع الوجوه، وقد اتفق أهل العلم علىٰ تضعيفه، إلا مَن شذّ.

ضعّفه ابن عدي فقال بعد أن ذكر عددًا من الروايات له: «لم أجد له أنكر مما ذكرته من هذه الأحاديث»، وقد نص الطبراني في «الأوسط» علىٰ تفرده فقال: «لم يرو هذا الحديث عن عبد العزيز بن أبي رواد إلا حسان بن إبراهيم»، وكذا أبو نُعيم في «الحلية» قال: «غريب، تفرد به حسان بن إبراهيم»، وغيرهم ممن ضعّف هذا الحديث، فهو حديث باطل سندًا ومتنًا، لفظًا ومعنًا.

والأحاديث التي يُمكن أن تُستنكر علىٰ حسان أحاديث قليلة، والغالب علىٰ أحاديثه الاستقامة.

وممن يفعل ذلك -غير ما تقدم- الحافظ الذهبي في «الميزان» فكثيرًا ما يذكر في ترجمة الراوي بعض ما يُستنكر عليه، إما مما ذكره ابن عدي وينقله، أو مما تبين له.

فتتبّع حديث الراوي ممكن، وبالذات في زماننا، فقد وُضعت فهارس للأعلام لبعض كتب الحديث، فمن خلال هذه الفهارس يُجمع حديث هذا الراوي، ثم يُنظر فيه؛ هل هو مستقيم الحديث أم لا؟

أو عبر البرامج الحديثية والمكتبات الالكترونية مع الرجوع إلىٰ المصادر الورقية.

ومعرفة استقامته بما يوافق الثقات، أو يخالفهم.

فهذه القاعدة من أهم قواعد الجرح والتعديل، وينبغي لطالب العلم أن يستعملها كثيرًا ولا يتركها، فكثيرًا من الاستشكال في الحكم علىٰ الراوي لا

تزول إلا من خلال تتبُّع أحاديث هذا الراوي المراد الحكم عليه.

فالمقصود أنَّ تتبّعَ حديث الراوي مُمكن، خلافًا لمن أنكره، فعلىٰ الباحث أن يبحث في كتب الحديث، ولا يَتوقف عن البحث.

القاعدة العاشرة:

استواء الطرفين في الحكم على الراوي ولا مُرجِّح

عندما يحصل خلاف في راوٍ من الرواة، ويتساوىٰ الطرفان في الحكم علىٰ هذا الراوي، وليس هناك مُرجِّح يُرجِّح أحد القولين في هذا الراوي، فيكون حديثه حسنًا.

وقد نص علىٰ هذه القاعدة الحافظ ابن القطّان الفاسي(١)، والحافظ ابن حجر(٢)، رحمهما الله تعالىٰ.

ووجه القول بتحسين حديثه؛ هو أنَّ الغالب علىٰ النقاد أنهم يحتاطون في الحكم علىٰ الراوي، فقد يكون مَيلهم أكثر إلىٰ جهة التشدُّد من التساهل.

فعندما يختلف النُّقَّاد في الحكم علىٰ الراوي، وليس هناك مُرجِّح يُرجَّح أحد القولين، فالأقرب في حال هذا الراوي أن يُحسَّنَ حديثه.

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» له (٤/ ٢٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٦٠).

القاعدة الحادية عشرة:
ما يسمى بالجرح النسبي

وذلك عندما يجرح الراوي بالنسبة لغيره أو عندما يوثق بالنسبة لغيره.

وهذا الأمر فيه تفصيل، ويتعلق بقاعدة مهمة من قواعد الجرح والتعديل.

وذلك أنَّ الراوي إما أن يُسأل عنه سؤالًا مطلقًا مجرَّدًا، وإما أن يُقيّد هذا الراوي.

وتقييد هذا الراوي: إما أن يكون بالنسبة إلىٰ جمع من الرواة، وإما أن يكون بالنسبة لأحاديث.

فحُكم الناقد علىٰ الراوي بالنسبة لراوٍ آخر: وذلك أن الناقد عندما يحكم علىٰ أحد الرواة بالنسبة لرواة آخرين، أو بالنسبة لحديث فحكمه يتغير ويتأثر، بسبب وجود هذا الراوي من الرواة بالنسبة لغيره، أو وجود هذا الحديث.

فإذا كان المسؤول عنه ثقة بالنسبة إلىٰ الحُفَّاظِ، ولكنه قُرن بأحفظ منه عند سؤال الناقد عن حاله، فقد يتكلم في الثقة ويضعفه ويقصد به بالنسبة إلىٰ الحافظ ولا يقصد أنه ضعيف، أو بالعكس عندما يكون هناك مجموعة من الحُفَّاظِ الثقات وأدرج هذا الراوي معهم، فقد يُوثِّق بالنسبة لغيره.

ومرة قال الدارقطني عن مجموعة من الرواة وفيهم شَريك بن عبدالله القاضي: «كلهم من الحفاظ»، وشَريك فيه ضعف، وعنده سوء حفظ، ولكنه حكم علىٰ الغالب، وذلك أنَّ الغالب علىٰ هؤلاء أنهم من الحُفّاظِ، فيحكم علىٰ الغالب.

أو بالعكس، عندما يُسأل عن شخص ضعيف بالنسبة لمن هو أضعف منه، فقد يقول: هذا ثقة، أي بالنسبة لغيره من هؤلاء الضعفاء، وأحسن ما يكون جواب الناقد إذا سُئل عن الراوي دون أن يُقيّد بحديثٍ، أو براوٍ آخر.

وأما السؤال مقيدًا بأحاديث.

فقد يكون هذا الحديث الذي رواه مُنكَرًا، فيشتدد الناقد في الحكم علىٰ هذا الراوي، وقد يكون هذا الحديث لا بأس به، والرجل فيه ضعف، وقد جاء ما يَدل علىٰ أنَّ هذا الحديث محفوظ، فقد يحكم علىٰ هذا الراوي بأنه لا بأس به، والأمثلة علىٰ هذا كثيرة.

وقد نبه علىٰ هذه القاعدة أبو الوليد الباجي في كتابه «التعديل والتجريح لمن خرَج له البخاري في الجامع الصحيح»(١)، ونبه عليها الحافظ ابن حجر في مقدمة «اللسان»(٢).

---

(١) (١/ ٢٨٣).

(٢) (١/ ١٧)، ويُنظر «بذل الماعون» (ص١١٧).

القاعدة الثانية عشرة:

النظر في شيوخ الراوي والرواة عنه.

لأنَّ الراوي قد يتقوىٰ برواية شخص عنه، وقد يتقوّىٰ أيضًا بروايته عن أناس.

أولاً: فيما يتعلق بمَن روىٰ عنه:

فالرواة الذي يَرْوون عن الراوي ينقسمون إلىٰ خمسة أقسام:

١- رواية الصحابي عن أحدٍ من التابعين؛ مثل: ما روىٰ سهل بن سعد الساعدي، عن مروان بن الحَكَم الأموي.

فرواية الصحابي عن راوٍ من التابعين تُعدُّ تقويةٌ للراوي (١).

٢- أن يروي عن هذا الراوي أناس لا يَرْوون إلا عن ثقة عنده، مثل: الشعبي، ومحمد بن سيرين، ومنصور بن المعتمر، ومالك بن أنس، وشُعبة بن

---

(١) والخبر رواه البخاري (٢٨٣٢-٤٥٩٢)، والترمذي (٣٠٣٣)، والنسائي (٣١٠٠)، كلهم من طرق عن الزهري،، عن سهل بن سعد الساعدي، أنه قال: رأيت مروان بن الحكم جالسا في المسجد، فأقبلت حتىٰ جلست إلىٰ جنبه، فأخبرنا أن زيد بن ثابت أخبره: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْلَىٰ عَلَيْهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ [النساء: ٩٥] »، قَالَ: فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُمِلُّهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ أَسْتَطِيعُ الجِهَادَ لَجَاهَدْتُ - وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَىٰ - فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عَلَىٰ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفَخِذُهُ عَلَىٰ فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ حَتَّىٰ خِفْتُ أَنْ تَرُضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

قال الترمذي: «وَفِي هَذَا الحَدِيثِ رِوَايَةُ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ التَّابِعِينَ رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الأَنْصَارِيُّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ» وَمَرْوَانُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ «.

الحجاج، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مَهدي، والإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبو داود وغيرهم.

فالأصل في هؤلاء الرواة أن روايتهم تُقوِّي الرجل، وذلك أنَّ هناك من الرواة -قرابة الثلاثين أو أكثر- في الغالب أنهم لا يَرْوون إلا عن ثقةٍ.

٣- أن يروي عن هذا الراوي أناس من الثقات المشهورين، ولم يُعلم أنهم لا يَرْوون إلا عن ثقة، بل يَرْوون عن الثقات وغيرهم، ولكنهم من الأئمة المشهورين؛ مثل: سُفيان بن سعيد الثوري، ووكيع بن الجرَّاح الرؤاسي، وغيرهم، ممن اشتهر بالعلم والفقه والجلالة في الدِّين؛ فرواية هؤلاء تُعتبر مُقوِّية لهذا الراوي، ولذلك ابن خُزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر عاصم بن عبيد الله العُمري[1]، وقال: «كنتُ لا أخرج حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب، ثم نَظرتُ فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه». ويحيىٰ بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي، وهما إماما أهل زمانهما قد رويا عن الثوري عنه، وقد روىٰ عنه مالك خبرًا في غير «الموطأ».

فعندما يَروي أُناس من الثقات عن راوٍ، فإنه يُعتبر هذا تقوية له، وإن كانت هذه التقوية فيها ضعف، ولكنها تقوية في الجملة، ودون التي قبلها، والتي قبلها... وهكذا[2].

---

(١) «صحيح ابن خزيمة» (٣/ ٢٤٨).

(٢) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦): «باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تُقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه، «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضعف، لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه»، وسألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: أي لعمري! قلت: الكلبي روىٰ عن الثوري، قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء وكان الكلبي يتكلم فيه».

٤- أن يروي أُناس عن راوٍ وليسوا مشهورين بالعلم؛ فهذا لا يُقوي الراوي، ولا يضعفه.

خامسا: عندما يروي أُناس ضُعفاء عن هذا الراوي، فهذا قد يُضعفُ به، ولذلك أحيانًا قد تكون هناك أحاديث مُنكَرة، ولا يُدرىٰ هل هي من هذا الراوي، أو ممن روىٰ عنه؟

ولذلك يُقيد أحيانًا الشخص أنه ثقة إذا روىٰ عنه ثقة، كما قال يحيىٰ بن معين في حسّان بن إبراهيم الكِرماني[1]: «لا بأس به إذا روىٰ عنه ثقة».

ثانيـًا: النظر في شيوخ الراوي.

ولا شك أنَّ شيوخ الراوي كلما كثروا فإنه يدل علىٰ أنَّ الراوي قد طلب العلم، وقد يدل علىٰ خروجه عن حدِّ الجهالة؛ وذلك لكثرة شيوخه.

ولم يزل أهل العلم بالحديث يفتخرون بذلك، ومن لم يهتم بذلك فيعدُّ هذا عنده تقصير بهذا الفن.

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد» (٩٨).

القاعدة الثالثة عشرة:
فيما يتعلق ببعض خصائص الكتب.

فمثلًا كتاب «الضعفاء» للعُقَيلي ليس خاصًا بالضعفاء، **بل هو في كل من** تُكلِّم فيه، سواء كان هذا الكلام الذي **قيل فيه يتعلق بحفظه، أو يتعلق بعقيدته.**

ولذلك ذكر علي بن عبدالله المديني[1]، **وليس هذا تضعيفًا له، وإنما** انتقده في باب العقيدة، وهذا حقّ، وقد **انتقده غيره من الحُفّاظ، وتركوا الرواية** عنه هجرًا له؛ لأنه داهن ابن أبي دُؤاد **خوفًا علىٰ نفسه، ولم يُضعِّفه العُقَيلي،** ولا يُمكن أن يُضعِّفَه وهو من كبار الحفاظ، **وقد كان البخاري يستصغر نفسه** عِنّده[2]، وقد قال: «حديثه مستقيم»، **ولكن تكلَّم فيه بسبب مُتابعته لابن أبي** دُؤاد خوفًا علىٰ نفسه.

وما تكلّم به الحافظ الذهبي[3] **علىٰ العُقيلي: «أما لك عَقْلٌ يا عُقَيلي،** أتدري فيمن تتكلم»، وأنه ضعّفه؛ **فهذا ليس بصحيح؛ لأن العُقيلي لم يُضعِّفه،** وإنما تكلّم فيه من ناحية العقيدة، **وقد قال العُقيلي في «الضعفاء» «جنح إلىٰ** ابن أبي دؤاد؛ وحديثه مستقيم إن شاء الله»[4]، **وقد تكلم فيه جمع من الحُفّاظ** من ناحية العقيدة، ولم يختص **هذا بالعُقيلي، فلا تثريب عليه.**

---

(١) «الضعفاء» للعُقيلي (٣/ ٢٣٥).

(٢) «أسامي من روىٰ عنهم البخاري» لابن عدي (ص١٥٥).

(٣) «ميزان الاعتدال» له (٣/ ١٤٠).

(٤) ينظر: «الضعفاء الكبير» (٣/ ٢٣٥).

وإن كان الإمام علي ابن المديني تاب ورجع عما بَدَرَ منه، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ.

وعليه: فليس كل من تكلم فيه العُقيلي مضعَّف من قِبَلِ حِفظِهِ، وإنما قد يكون هذا بسبب الاعتقاد.

فمثلًا: ابن عَدي قد يذكر راويًا ويُدافع عنه، ولا يكون هذا تضعيفًا له، ولهذا ذكر بعض الصحابة.

وكذلك أحيانًا في الحُكم علىٰ الراوي إذا كان هذا الراوي مشهورًا بالعبادة، فهذا قد يُثنىٰ عليه وإن كان مُضعَّفًا، والمقصود من هذا الثناء هو فيما يتعلق بالعبادة والفضل.

فمثلًا: أبو حاتم الرازي قد يُحقق الكلام علىٰ الراوي إذا كان مشهورًا بالفضل والعبادة، وقد يكون أيضًا هذا الثناء ليس مردَّه إلىٰ الثقة، أو إلىٰ أنَّ هذا الراوي ضابطًا لحديثه، وإنما مردَّه إلىٰ جلالة هذا الراوي من حيث الفضل والعبادة والفقه.

ولذلك هناك بعض الرواة ممن اشتهروا بالفقه قد وثقهم بعض أهل العلم، مع أنَّ الدليل علىٰ تضعيفهم من جهة الرواية، ولا يخفىٰ أنَّ الرواية شيء، والفقه شيء آخر، وبالله التوفيق.

ملحق بمسائل حديثية

المسألة الأولى:
رواية المبتدع

وإذا لم تكن بدعته بدعة كبرىٰ تخرجه من الملة، فهذا لا ينافي أن يحكم عليه بالثقة، وذلك إذا كان صادقًا وحافظًا وضابطًا، فهذا لا يمنع من إطلاق الثقة عليه، وإن كان هو ليس بعدلٍ فيما يتعلق بالاعتقاد، وذلك بسبب ابتداعه؛ لأنَّ هذا ليس له دخل في الحكم علىٰ الراوي من حيث الثقة التي تدل علىٰ قبول الإسناد وعدم ردّه، ولذلك أنَّ أهل العلم قد وثّقوا كثيرًا من الرواة ممن وُصف ببدعةٍ، وقبولهم في مجال الرواية وصححوا أحاديثهم.

ومن ذلك أنَّ أبا بكر بن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في «صحيحه»(١): «حدثنا عبّاد بن يعقوب الرواجني، المتهمُ في رأيه، الثقةُ في حديثه...»، ففرّق ما بين كونه ثقة في حديثه، وما بين اعتقاده، فقال: «المتهم في رأيه»؛ وذلك لأنه متهم بالتشيع، فتبين أنَّ البدعة لا يُرد بها الخبر مطلقًا، علىٰ القول الصحيح، سواء كان هذا الراوي روىٰ ما يؤيد بدعته، أو ما لا يؤيد بدعته، طالما أنَّهُ لم يَشُذ أو يُعل.

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة علىٰ ثلاثة أقوال:

القول الأول: ردّ رواية المبتدع مطلقًا، وأنَّ الراوي المبتدع لا يقبل في مجال الرواية، وبالتالي لا يصح خبره ولا يقبل، وهذا القول نُسب إلىٰ الإمام مالك، كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي في «الكفاية»(٢).

---

(١) (٢/ ٣٧٦)، وذكره المزي عن الحاكم أنه سمع ابن خزيمة يقوله. «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٧٧).

(٢) ينظر: (١/ ١٢٠).

قال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٦٤): «الداعية إلىٰ البدعة لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافًا».

وقال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٥): «ونقل الإجماع، وممن يذهب إلىٰ ذلك الجوزجاني أبو إسحاق»، ومنهج الجوزجاني: من وصف بالتشيع ردَّ حديثهم إلا نفر من الرواة ممن اشتهر بالحفظ والضبط، كالأعمش ونحوه، مع أنه حاول أن يرد حديثهم ثم قبلهم، ولذلك دائمًا يصف الراوي إذا كان من أهل الكوفة وموصوف بالتشيع بأنه زائغ ومفتري، والأمثلة علىٰ منهج الجوزجاني كثيرة، ويكفي في ذلك أن تقرأ كتاب «الشجرة» له فتجد أمثلة كثيرة علىٰ طريقته ومنهجه في ذلك.

والذي دعاني أن أذكر تلك الأمثلة علىٰ فعله؛ لأنَّ بعض الباحثين رد هذا عنه؛ وهذا ليس بصحيح.

القول الثاني: التفصيل ما بين إذا كان هذا الراوي روىٰ حديثًا يؤيد بدعته، فهنا لا يقبل، أما إذا روىٰ حديثًا لا يؤيد بدعته فحديثه يقبل، وهذا التفصيل أيضًا للجوزجاني، واختاره كثير من المتأخرين منهم الحافظ ابن حجر.

القول الثالث: إن البدعة لا تؤثر علىٰ الراوي إذا ثبت أنه حافظ وضابط وصادق فيما يَنقل وليس بكاذب، وهذا قول جمهور النُّقَّاد من المتقدمين،

وقد وقع في المطبوع خطأ، كما نبّه علىٰ ذلك الشيخ الدكتور ماهر الفحل في تحقيقه لـ«مقدمة ابن الصلاح» صفحة (٢٢٩)، حيث قال: «تنبيه: وقع في كلا نشرَتي «الكفاية» قول الخطيب: «وممن لا يروىٰ عنه ذلك مالك بن أنس»، والظاهر من سياق الكلام وموازنته بما قبله وما بعده أن كلمة «لا» مُقحمة، ويؤكد هذا نقل الزركشي في «البحر» (٤/ ٢٧٠) عن الخطيب، ثم نقل الحاكم في «المدخل إلىٰ الإكليل» (٤٢) وغيره عن مالك القول بهذا». انتهىٰ.

وعلىٰ رأسهم الإمام أحمد وعلي بن المديني ويحيىٰ بن معين وغيرهم، وعلىٰ هذا مذهب البخاري ومسلم والترمذي والنسائي، وغيرهم من أهل العلم بالحديث.

ومن ذلك أن مسلم بن الحجاج خرّج من طريق عدي بن ثابت عن زِرّ بن حُبَيش قال: قال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق»[1].

وعَدي بن ثابت موصوف بأنه قاصّ الشيعة، ولا شك أن هذا الحديث قد يكون فيه تأييدًا لبدعته، ومع ذلك خرج الإمام مسلم هذا الحديث له من طريقه، وحتىٰ أن أبا نُعَيم عندما خرّجه في «الحلية»[2]، قال بعده: «هو متفق علىٰ صحته»، أي أنَّ هذا الحديث قد جمع شروط القبول الذي يشترطها أهل العلم بالحديث، فليس معناه عنده رواه البخاري ومسلم، ولكن معناه أنَّ هذا الحديث قد جمع الشروط التي يشترطها أهل العلم بالحديث.

فأقول: إنَّ القول الثالث هو القول الصحيح؛ وذلك أنَّ هذا هو قول المتقدمين من أهل العلم بالحديث، والذي جرىٰ عليه العمل، ويدل عليه الدليل، وذلك أننا قد وثَّقنا الراوي فيما يتعلق بضبطه وحفظه، وكذلك قد صدقناه فيما يتعلق بشهادته، إذًا علينا أن نقبل روايته سواء فيما يتعلق ببدعته أو بما لا يتعلق بها.

---

(١) رقم (٧٨).

(٢) (٤/ ١٨٥).

وأما القول بأنه إذا روىٰ حديثًا يؤيد بدعته أنه لا يقبل، وإذا روىٰ حديثًا لا يؤيد بدعته فإنه يقبل، فهذا قول فيه تناقض وتدافع، وذلك أنك قد حكمتَ عليه بأنه ثقة، فيلزمُ من هذا أن تقبل حديثه، أما إذا أورد حديثه فيما يؤيد بدعته، فهذا مصير إلىٰ عدم القول بثقته، وإلىٰ الشك بثقته، وإلىٰ أنه يمكن أن يكذب ويأتي بشيء يؤيد بدعته، فهذا القول قول ضعيف، وليس بصحيح.

وأما أقسام العدالة فهي تنقسم إلىٰ قسمين:

الأول: في الاعتقاد، والمقصود به البدعة، وقد بينتُ أنها لا تؤثر فيما يتعلق بصحة الحديث وعدمه.

والثاني: في الأقوال والأعمال، ولا شك أنها مؤثرة إن كان هذا الإنسان يكذب في أقواله، وكذلك إن كانت أعماله غير مستقيمة، وذلك إن كان هذا الشخص يشرب الخمر أو يزني، فهذه الأشياء في الغالب تؤدي إلىٰ أن لا يكون مستقيمًا في قوله، فتؤدي إلىٰ رد خبره، أو يكون تاركًا للصلاة أو الصوم دون عُذرٍ، ففي تركه للصلاة كفرٌ له مخرج من الملة.

المسألة الثانية:

هل يُحكم على الرواة المختلف فيهم بحكم واحدٍ أم يُفصل؟

الجواب: الرواة المختلف فيهم يَجب التفصيل في حديثهم، وأنَّ كل حديثٍ يُحكم عليه بما يليق بحاله بحسب القرائن المتوفرة لدىٰ الباحث؛ لأنَّ هناك رواة لهم أحاديث صحيحة، ولهم أحاديث ضعيفة، وهناك رواه الغالب عليهم استقامة حديثهم والخطأ طارئ، فيكون الأصل قبول حديثهم، وهناك رواة الغالب عليهم الخطأ، والأصل رد حديثهم وهم علىٰ درجاتٍ،

وعليه فالتقسيم والتفصيل؛ هي طريقة من تقدّم من الحفاظ والأئمة السابقين، كـ: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، فترىٰ صنيعهم مع الراوي المختلف فيه، أنَّهم يَنْتَقون من حديث الراوي ما استقام ولا يَتركون حديثه بالكليّةِ إلا ما نَدَرَ، والرواة المختلف فيهم علىٰ درجاتٍ.

خاتمة

هذا ما تَيَسَّرَ إيرادُهُ وَالله أسال الْعِصْمَةَ من الزَّلَلِ، وَحُسْنَ التوفيقِ لِصوابِ القولِ والعمل، فإنَّ إليه الإنابة وعليه المتكل.

والحمد لله رب العالمين.



فهـرس